جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٩٥)

دور التكتــلات الاقليميــة العربيــة والدوليــة فى التنميــة الاقتصاديــة العربيــة

(مع التركيــز على التكتــلات العربيــه)

إعــداد

د / فادية محمد عبد السلام

فبراير ١٩٨٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الفهـــــرس

الصفحة

مقدمـــــــة ..... أ

(١) التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ١

(٢) التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ١٦

(٣) التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية ٢٥

(٤) دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية ٤٢

(٥) العلاقات الاقتصادية المالية الخارجية والتنمية الاقتصادية ٤٧

(٦) خاتمـــــة ٦٤

(٧) المراجـــــع ٦٩

مقدمـــــة

عندما أقبلت الأقطار العربية تباعا للاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية كان الأمل يراود كل منها للفكاك من التخلف الذى تراكم خلال عهود الهيمنة الأجنبية على الوطن العربى .

ونتفق على أن المعضلات التى تحاصر عمليات التنمية العربية كثيرة ولكن جذورها معروفة اذ هى تنبع من مصدرين اثنين : أولهما ناشىء عن اشتداد قسوة شـــــروط التعامل التبعى مع الاقتصاديات الأجنبية خصوصا البلدان المتقدمة صناعيا منها ، وثانيهما يعود الى حالة القصور الذاتى المتولد عن اقتران التخلف مع التجزئة القطرية وما رافق ذلك من اختلال أصاب الكيانات الاقتصادية القطرية كل على انفراد . فلقـــد فرضت التجزئة شروطها وجعلت الأقطار منفردة تفتقد لواحدة أو أكثر من المقومـــات الأساسية للتنمية الشاملة . فبعض الأقطار تفتقر الى الأيدى العاملة والبعض الآخـــر يعلن ندرة الموارد المالية والبعض الثالث يعانى ندرة الموارد الطبيعية والأقطـــار فى غالبيتها تعانى من ضيق اسواقها المحلية .

ازاء كل ذلك بدأت الأقطار العربية تبحث عن مخرج للخروج من مأزق التخلـف والتبعية فرأت أن تقابل التكتلات الاقتصادية الدولية ممثلة فى تكتل الدول الصناعية ـ السوق الأوربية المشتركة ، اليابان ، الولايات المتحدة ، تكتل الكوميكون باقامة تكتـــل عربى مماثل ولقد تدرجت المساعى واتخذت أشكالا متعددة ابتداءا من قرار انشـــاء السوق العربية المشتركة ، مجلس التعاون الخليجى ومجلس المغرب العربى مؤخرا .

وللأخذ فى الاعتبار المنهاج الذى تتبناه هذه الدول لتحقيق أهـــداف التنمية لا بد من اكتشاف وتحديد منهاج التعاون الاقتصادى الانمائى وهو المنهـــاج الذى يحقق منافع للتنمية ويوفر الاطار المناسب لمحدداتهـــا .

وعليه فان المنهاج الذى سيجرى استكشافه وتحديد مواصفاته يتعلق ب :

أولا : بأى شكل من أشكال التعاون الانمائى أو التكامل الاقتصادى المعروفة سواء فى الفكر الاقتصادى أو فى الميدان التطبيقى .

ثانيا : المجال الجغرافى الاقتصادى لهذا التعاون وهذا استلزم تحليل متعمق لهيكل واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية تمهيدا لالقاء الضوء على بعض الاحتياجات الانمائية ذات لطبيعة الاستراتيجية .

ثالثا : استلزم التحليل اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الانمائى المعاصر فى دوائرها الاقليمية وشبه الاقليمية العربية والدولية وهو ما استلزم الوقوف على مدى التشابك فى العلاقات الاقتصادية والانمائية فى دوائرها المختلفة وانعكاساتها الايجابية والسلبية على حركة التنمية الاقتصادية دون فتح الطريق الى وضع مواصفات المنهاج وتحديد قوة الدفع اللازمة لايجابيات حركة التعاون الانمائى فى دوائرها المختلفة .

رابعا : انه لتقييم طبيعة الأدوار المختلفة للتكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية لا بد من الاحتكام الى مجموعة من المعايير تتعلق بالأثر على استغلال الموارد ، النمو الاقتصادى ، التدريب للعمالة ، التكنولوجيا ، درجة التشابك القطاعى ، الأثر على الاستقلال الاقتصادى (الحد من التبعية) ثم الأثر على تطور أو نمو التجارة الخارجية . ولكن البحث يتبنى وجهة النظر القائلة بأن التنمية الاقتصادية المعاصرة قد بلغت مرحلة فى المنطقة العربية تستلزم لاستمراريتها وجود سوق واسعة لكل من عناصر الانتاج والسلع تفوق أى سوق محلية . وهو يبرز الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية والتكتلات الاقليمية والدولية حيث يفترض أن يتوفر من خلال التكتلات العربية الربط بين سوقى عوامل الانتاج والسوق السلعية . أيضا فان التجارة الخارجية انعكاس لكل التغييرات الهيكلية

داخل أى قطر • من ناحية أخرى تساهم التكتلات الدولية بطريقة أو بأخرى فى ايجاد علاقة بين عناصر السوقين فى المنطقة العربية • ومن هنا تبرز أهمية التركيز على علاقات التجارة الخارجية (أى الحساب الجارى) وعلاقات حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات للمنطقة العربية •

وبما أن الدراسة موجهة لخدمة أغراض تطبيقية فان دائرة اهتمامها لم تنحصر على الجوانب النظرية للتعاون الانمائى رغم أنها لم تغفلها ولم تهتم باقتراح منهاج أو مدخل معين (تجارى ، انتاجى ، تخطيطى ، سياسى) للتكامل الاقتصادى العربى يعمل بمثابة قوة دفع لمسار حركة التنمية فى المنطقة العربية صوب أهدافها •

وحيث ان هذه الدراسة تبتغى التحرى عن طبيعة الاتجاهات الانمائية ولأى مدى ساهمت المساعى العربية نحو التكامل بأشكالها الاقليمية وشبه الاقليمية وبمفهومها التعاونى الشامل أو الجزئى القطاعى وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية بالتكتلات الدولية الرئيسية فى تعزيز وتقوية التنمية الاقتصادية القطرية • ولعل التحرى المزمع اجراؤه سيكشف عن أسباب انحراف المسارات الاتجاهية فى التنميات القطرية عن المسطح المشروع فى التكامل الاقتصادى العربى •

أيضا ولتحقيق هذا التحرى ولتقييم طبيعة أدوار التكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية الاقتصادية العربية ركزت الدراسة على مناقشة هذه الأدوار من منظورين الأول : علاقات التجارة الخارجية ، الثانى : المنظور المالى الخارجى • وهى بهذه الطريقة تكون قد أهملت دور التعاون مع التكتلات الدولية فى مجال نقل التكنولوجيا والأمور المرتبطة بها وهى قياس الفجوة التقنية •

ثم ان تركيزها على العلاقات الاقتصادية الخارجية مع التكتلات الرئيسية (الدول الصناعية ، الدول الاشتراكية) تكون قد أهملت علاقات الأقطار العربية مع الدول النامية الأخرى غير العربية ووضع الشركات متعددة الجنسيات فى العالم المعاصر والتى أصبحت مصدر خطر كبير للعالم النامى •

انطلاقا من هذه الأهداف المتواضعة تغطى الدراسة خمس نقاط رئيسية :

١ ـ التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية وتهدف هذه النقطة الى التعرف على الاتجاهات العامة لحركة التنمية ومنجزاتها : الاداء الاقتصادى للنمو ، المستويات الحالية من التقدم للقطاعين الصناعى والزراعى وذلك بهدف تحديد الملامح السلبية للتنمية العربية والمعوقات الهيكلية لها .

٢ ـ التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وتناقش دور التجارة الخارجية فى رسم مسار التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى : قياس التبعية للدول الصناعية ، ودرجة الاعتماد على التجارة معها والاكتفاء الذاتى الجماعى داخل المنطقة ، التعرف على التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية .

٣ ـ التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية : يهدف هذا الجزء الى اظهار دور التكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية الاقتصادية من خلال علاقات التجارة الخارجية وعلى ذلك فانه يغطى التجارة الخارجية للتكتلات الاقليمية العربية ـ السوق العربية المشتركة ـ مجلس التعاون الخليجى ودول مجلس المغرب العربى والدول الأقل نموا . كذلك يتعلق بالتجارة الخارجية العربية مع التكتلات الدولية ممثلة بصفة رئيسية فى تكتل الدول الصناعية والدول الاشتراكية الكوميكون ثم يتم تقييم عام للتجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية بهدف اظهار طبيعة الادوار واوزانها مما يساعد فى وضع رؤى مستقبلية لتصحيح مسار الانحرافات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٤ ـ دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية العربية وتناقش مدى مساهمة وملاءمة المشروعات العربية كشكل للتكتل الاقليمى الجوئى فى التنمية الاقتصادية العربية وهذه النظرة الصريحة ربما تفيد فى تصحيح النظرة لمفهوم وامكانات التكامل الاقتصادى العربى .

٥ — العلاقات الاقتصادية المالية الخارجية والتنمية الاقتصادية العربية : ان مناقشة دور التكتلات الاقليمية العربية فى التنمية الاقتصادية لا بد وأن تجرنا نحو التحليل السريع لحركة رأس المال والتدفقات المالية من داخل المنطقة (الدول النفطية المنتجة الرئيسية وأعضاء أوابك) وخارج المنطقة — من بلدان الفائض النفطية نحو بلدان العجز سواء فى شكل تحويلات خاصة وحكومية ، قروض ومساعدات ومنح عربى غير مشروط ، استثمار مباشر ومن التكتلات الدولية الصناعية — قروض ومنح لجنة مساعدات التطور DAC والكوميكون . وذلك من أجل تقييم مساهمة العلاقات المالية فى التخفيف من مشاكل عجوزات المدفوعات ومن أجل تعزيز وتدعيم التنمية العربية .

(١) التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية

ان تقييم منجزات التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية يتطلب التعرف على الاتجاهات العامة لحركة التنمية ومنجزاتها : الأداء الاقتصادى للنمو ، المتعرف على المستويات الحالية للتقدم فى كل من القطاعين الصناعى والزراعى وذلك بهدف تحديد الملامح السلبية لحركة التنمية العربية والمعوقات الهيكلية لها أيضا دراسة الأطر المالية والمعرفة لانجازات التنمية وذلك خلال التحليل الكمى للفوائض المالية وعجوزات موازين المدفوعات وسنكتفى فى هذا القسم من الدراسة بالتركيز على الاتجاهات العامة لحركة التنمية العربية أما الأطر المالية لانجازات التنمية فيأتى الحديث عنها فى سياق العنوان الانمائى العربى فيما بعد .

اتجاهات النمو الاقتصادى

ينقسم العالم العربى فى هذه الدراسة الى خمس مجموعات رئيسية : المجموعة الأولى وتشمل الامارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت . المجموعة الثانية وتضم كل من الجزائر ، العراق ، ليبيا . المجموعة الثالثة وتتكون من تونس وسوريا ، ومصر ، الرابعة والخامسة الاردن ، لبنان ، المغرب ، جيبوتى ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، وشطرى اليمن . وبالرغم من أن هذه الدول تجمعها عوامل جغرافية وتاريخية وتشترك فى لغة واحدة الا أنها من الناحية الاقتصادية مختلفة نسبيا .

وهذا الجزء يعنى بدراسة الأداء الاقتصادى للمنطقة باستخدام مفهوم معدلات النمو الاقتصادى والعوامل المسئولة عن ذلك (جدول ١) .

جـــدول (١)

معدلات النمو للناتج المحلى (بالأسعار الثابتة) للدول العربية كأقطار وكمجموعات ولمجموعة الدول النامية

المجموعة	السنة / الاقطار	٧٠ـ١٩٧٥	٧٥ـ١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤
الأولى	الامارات	17,1	10,4	% 2,0	-% 1,3
	البحرين	5,7	12,1	% 2,8	% 4,0
	السعودية	%9,0 10,9	%8,1 8,3	%4,8 % 7,9	%0,9 % 0,9
	عمان	11,6	4,8	% 6,7	%11,2
	قطر	12,7	11,0	-	-
	الكويت	1,5	5,4	% 5,3-	% 0,3
الثانية	الجزائر	%6,0	%6,0	% 3,8	% 5,1
	العراق	%6,8 %8,1	%7,4 %8,1	%-4,2 -	%3,2 -
	ليبيا	%6,5	%8,2	%13,4	% 0,1
الثالثة	تونس	%7,9	%4,0	% 5,3	% 6,5
	سوريا	%5,7 %9,6	%4,8 %2,4	%8,0 %10,3	%3,4- % 2,2
	مصر	%4,1	%5,8	% 7,8	% 5,2
الرابعة	الاردن	%3,9	%6,9	% 4,8	%1,1
	لبنان	%2,8 %0,0	%3,4 %-11,4	%0,4 -	%3,4 -
	المغرب	%3,8	% 5,8	%-1,3	%3,7
الخامسة	جيبوتى	%4,8	% 1,4	-	-
	السودان	%2,1	% 3,2	%-1,6	%-9,2
	الصومال	%4,3	%2,6 % 2,1	%2,1 % 6,7	%-5,8% 3,1
	موريتانيا	%1,4	% 1,1	% 3,8	-% 0,2
	اليمن الشمالى	%1,9	% 7,0	% 8,6	-% 4,6
	اليمن الجنوبى	%6,5	% 4,7	% 9,2	-% 2,5
	مجموعة البلدان العربية	%6,2	% 6,1	%-2,8	% 1,7
	مجموعة البلدان النامية	*%3,5	*% 4,0	% 1,6	% 4,1

المصدر : (١) للفترتين ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٥ ـ ١٩٧٧ حسبت معدلات النمو السنوى المركبة من بيانات جدول رقم (٥ـ١) وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، د . محمود الحصى ـ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية : دراسة للاتجاهات الانمائية فى خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادى العربى ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ لبنان ١٩٨٤ ، ص ١٧٣ .

(٢) حسبت معدلات النمو لمجموعة الدول النامية للفترتين ٧٣ـ١٩٧٥ ، ٧٥ـ١٩٧٧ ، باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة من :
UN: International financial statistics, 1987, p. 160.

(٣) أما بيانات الاقطار العربية للأعوام الباقية فقد اخذت من التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ ونفس الشىء بالنسبة لبيانات مجموعة الدول النامية للأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، جدول رقم (٢) ص ٢٧ .

جـــــدول (٢)

تطور المساهمة النسبية لفروع النشاط الاقتصـــادي
الزراعة ، الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلـــي
الاجمالي في الاقطار العربية كافة ، وحسب المجموعات للعامين ـــــ
١٩٧٧ ، ١٩٨٥

(%)

المجموعة	القطاعات / الدول	1985 الزراعة	1985 الصناعة الاستخراجية	1985 الصناعة التحويلية	1977 الزراعة	1977 الصناعة الاستخراجية	1977 الصناعة التحويلية
الاولى	الامارات	1,3	-44,4	10,0	مجموعة البلدان النفطية		
	البحرين	1,1	15,8	11,4			
	السعودية	3,1	31,7	8,2			
	عمان	3,0	48,0	3,2			
	قطر	1,2	47,8	8,1			
	الكويت	0,6	42,6	8,0			
الثانية	الجزائر	9,1	24,1	14,1			
	العراق	11,2	20,9	11,0			
	ليبيا	2,6	39,3	4,3			
الثالثة	تونس	13,2	9,6	12,0	مجموعة البلدان غير نفطية		
	سوريا	20,0	8,3	8,5			
	مصر	19,0	22,5	13,6			
الرابعة	الاردن	7.2	3,1	13,0			
	لبنان	8,8	-	12,6			
	المغرب	17,3	5,1	16,6			
الخامسة	جيبوتي	6,2	-	7,5			
	السودان	22,4	0,1	8,2			
	الصومال	43,4	0,4	5,4			
	موريتانيا	27,0	13,1	5,2			
	اليمن الشمالي	20,9	1,2	7,5			
	اليمن الجنوبي	10,5	-	7,9	19,8	2,4	13,2
	مجموعة البلدان العربية	8,5	27,2	8,2	10,9	17,6	9,9

المصدر : أرقام عام ١٩٧٧ أخذت من المرجع السابق د . محمود الحمصي ... جداول أرقام (٥ـ٤) ص ١٨٢ ، (٥ـ٥) ص ١٨٥ ، (٥ـ٦) ص ١٨٦ .

* الأرقام تشمل كل الدول النفطية في المجموعتين الاولى والثانية باستثناء البحرين أما أرقام عام ١٩٨٥ فقد حسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ، الملحق (ح/١) .

** يمثل أرقام عام ٨٤/٨٣ ومحسوبة من جدول (١١ـ٥) ص ٢٨١ ، كتاب الاحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٦ ص ٢٨١ والأرقام منسوبة للدخـــل المحلي بتكلفة العوامل .

ان معدل النمو السنوى المركب للناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية خلال السبعينات كان أعلى من معدل النمو السنوى المركب لمجموعة الدول النامية جدول (١) • وهكذا فالتقدم الاقتصادى فى المنطقة العربية بدى أفضل خلال السبعينات أى خلال ما يسمى بالحقبة النفطية • ويمكن أن تسجل بعض الملاحظات بخصوص ذلك :

أولا : ان هذا التقدم كان فقط نتيجة التوسع الاقتصادى فى عدد قليل من الدول •

ثانيا : بالرغم من أن النمط الهيكلى للتوسع الاقتصادى قد اختلف من بلد لأخرى الا أنه يدين بالفضل لصناعة البترول بصفة خاصة • وهاتين الظاهرتين من كل من النمو الغير متوازن القطاعى والجغرافى يمكن رؤيتها لو نظرنا للمنطقة كخمس مجموعات حسب مستويات الدخل القومى والسكان (*) أو كمجموعتين مجموعة الدول النفطية الرئيسية وتضم المجموعتين الأولى والثانية ثم مجموعة الدول العربية غير النفطية أو التى لا يلعب فيها النفط دورا رئيسيا جدول رقم (٢) •

ففى المجموعتين الأولى والثانية حيث تراوحت معدلات نمو الناتج المحلى بين ١٧ الى ٩٪ خلال السبعينات وصلت فيه نسبة الصناعات الاستخراجية فى الناتج الى ٣٥٪ اذا أخذنا فى الاعتبار فروعها المرتبطة من البتروكيماويات ، الأسمدة والتكرير •

كذلك فان الدول التى تراوحت معدلات نموها الاقتصادى بين ٥ ، ٦٪ مثل تونس المغرب ، سوريا ، مصر (من المجموعتين الثالثة والرابعة) قد اعتمدت على الزراعة مثل مصر وسوريا وعلى هيكل قطاعى أكثر تنوع مثل المغرب • هذا بالاضافة الى أن أهم موارد النمو فى هذه الدول كان فى قطاع الصناعة التحويلية حيث أنه قد مثل المحور الأساسى لحركة تنويع الانتاج وقد نال النصيب الأوفى من الاهتمام فى معظم خطط التنمية القطرية بالرغم من أن مساهمته لم تتجاوز

(*) هذا التقسيم هو نفسه المتبع فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد •

١٠٪ [١] فى فترة السبعينات أيضا فان كل من لبنان والاردن قد اعتمدتا على توسع قطاع الخدمات فى السبعينات .

ثالثا : أما الدول التى عرفت بالاقتصاديات الزراعية فقد تمثلت فى السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالية حيث تميزت بمعدلات نمو اقتصادى منخفضة فى السبعينات (باستثناء اليمن الشمالية) وبمعدلات سالبة فى الثمانينات . ويلاحظ أنه فى بعض هذه الدول العربية لعبت ظروف عدم الاستقرار السياسى والتوسع غير المتناسب فى القطاع الحكومى والنمو المتقطع فى القطاع الصناعى دورا فى حدوث معدلات منخفضة من النمو الاقتصادى .

رابعا : ان قطاع الزراعة على نطاق الوطن العربى كانت حركته الانمائية متباطئة بحيث جعلته يتخلف عن مواكبة القطاعات الاخرى . فقد سجل انخفاضا فى الثمانينات الى نحو ٨٪ مقارنة بـ ١١٪ فى السبعينات . ويلاحظ من جدول (٢) أن مساهمته فى الناتج المحلى للدول النفطية (المجموعة الأولى) منخفض مما يعكس ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية هناك .

خامسا : لم يطرأ تغيرا جوهريا على الهيكل الاجمالى للقطاعات الغير نفطية للبلدان العربية حتى فى الثمانينات وكان تباطوء النمو القطاعى عاملا مشتركا بينها اضافة الى ما تتسم به الاقتصاديات العربية من غلبة القطاع الأولى وقطاع الخدمات فى تكوينها . ومع عدم اغفال التطور الذى طرأ على قطاعات الانتاج السلعى فى العديد من الأقطار العربية الا أن هذا التطور لم يبلغ درجة تمكنه من تصحيح الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاديات العربية بحيث تأخذ القطاعات السلعية وخاصة الزراعة

---

(١) مرجع سبق ذكره ، د . حمصى ص ١٨٧ .

(٢) M. Girigis, "Development and trade patterns in the Arab World", Welts. Archiv, 1973, p, 123.

والصناعات التحويلية دورها كقطاعات رائدة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبالنظر الى جدول (٢) يتضح لنا أنه على مستوى المنطقة العربية فان مساهمة الزراعة قد انخفضت من ١١٪ في السبعينات الى ٨٪ في الثمانينات (١٩٨٥) وانخفضت مساهمة الصناعة التحويلية من ١٠٪ في (١٩٧٧) الى نحو ٨٪ في ١٩٨٥ . في الوقت ذاته زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية من ٥ر١٧٪ الى نحو ٢٧٪ في الوقت ذاته نلاحظ تصدر هذا القطاع للمجموعتين الأولى والثانية وبشكل أقل في باقي المجموعات وقد يكون من الملفت للنظر أن بعض البلدان العربية (غير الأعضاء في الأوبك) تظهر نمطا للتنويع الاقتصادي يختلف اختلافا ملحوظا اذ تشهد كل من سوريا وموريتانيا وتونس ارتفاعا متواضعا في المساهمة للصناعة الاستخراجية (لا تتجاوز ١٣٪ عام ١٩٨٥) وترتفع هذه النسبة لمصر ارتفاعا ملحوظا الى نحو ٢٣٪ ويجب عدم الاستدلال على أن التنويع أوسع في هذه البلدان وانما يعني فقط أن قطاع النفط لم يكن له التفوق الساحق . وقد يبدو أن صورة الجزائر أفضل حيث نجحت في احداث تنويع واسع في الاقتصاد حيث حققت كل من الزراعة والصناعة تقدما ملموسا بالاضافة الى التعدين .

أيضا فان تأثر اقتصاديات النفط بانخفاض صادرات البترول [1] خلال الثمانينات مقارنة بالسبعينات قد انعكس في تدني معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية فمن المستويات العالية للسبعينات ٧-٩٪ ثم رصد معدلات نمو سالبة (-٤.٠٪) وأخرى موجبة ولكنها منخفضة ٠.٩٪ .

---

(١) يفيد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ هي ٢٨ بأن صادرات النفط العربية قد انخفضت من ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالي ١١٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

سادسا : تشير الجداول الى أن التراكيب الهيكلية للاقتصاديات القطرية فيه شهدت تغيرات ما عبر الأشواط الانمائية الماضية ولكن هذه التغيرات متفاوتة بمقاديرها تفاوتا واسعا من قطر الى آخر ويبدو التفاوت واسعا بصورة خاصة بين مجموعة الأقطار التى بدأت حركاتها الانمائية متأخرة زمنيا وبين الأقطار التى بدأت قبلها ويلاحظ فى حالة الأقطار النفطية أن التغيير الواسع لدى هذه الفئة يكاد ينحصر معظمه فى قطاع واحد أو قطاعين مشيرا الى مدى الاختلال فى التركيب التنويعى للاقتصاد الوطنى فى هذه الأقطار .

القطاع الصناعى

لا يزال استخراج النفط والغاز الطبيعى يشكل مركز الثقل فى القطاع الصناعى العربى أما الصناعات التحويلية فتعتبر مصدرا متزايد الأهمية للدخل وتشغيل الأيدى العاملة فى الدول العربية غير النفطية . اضافة الى تزايد أهميتها مؤخرا فى الدول النفطية حيث بدأ يلعب دورا مهما فى توجيه التنمية وتحقيق عوامل النمو الذاتى خاصة بعد الاهتزازات المتتالية فى قطاع النفط التى واجهت الدول العربية منذ عام ١٩٨٤ . والصناعة التحويلية رغم الصعاب التى تعانى منها نلاحظ أنها قطعت شوطا لا بأس به فى معظم الدول العربية واستمرت مساهمتها فى النمو نظرا لاعتماد انتاجها على عوامل داخلية أكثر ثباتا ولأن أغلبها يمثل صناعات احلال للواردات ومن ثم تغطى احتياجات السوق الداخلية بالدرجة الأولى . وكما تظهر أرقام الجداول فان تغيرا طفيفا فى هيكل الاقتصاد العربى بمجمله لصالح الصناعة التحويلية يمكن ملاحظته . وجدير بالذكر بأنه قد صاحب نمو الصناعات التحويلية ظهور الدور البارز لقطاع النفط وازدياد حصة الخدمات فى الناتج المحلى سواء فى الدول النفطية أو غير النفطية . فيلاحظ أن الصناعة التحويلية فى الدول النفطية قد نمت بمعدل يقارب ١١٪ سنويا ولم تواكب تلك الصناعة فى الدول غير النفطية هذه المعدلات اذ لم يتجاوز معدل نموها السنوى ٣٪ خلال نفس الفترة . ويدخل ضمن الصناعة التحويلية أنشطة متعددة أهمها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ

وصناعة التسيج والجلود والأحذية والاخشاب والأثاث والورق والطباعة وصناعة البتروكيماويات وتكرير النفط والمطاط والزجاج والخزف وصناعة الحديد والمعادن ومواد البناء والصناعة والكهربائية والهندسية ووسائل النقل ومتنوعات (١) .

ويشير قطاع الصناعات التحويلية الى أن الدول العربية لا زالت فى المراحل الأولى من التطور Early stages of development

العمالة والصناعة التحويلية :

لم تنجح التنمية فى المنطقة العربية فى توفير فرص متزايدة للعمل بموازرة تزايد الاستثمار والناتج وذلك لتأثر عرض العمل بارتفاع نسب الإعالة وتدنى نسب التعليم والتدريب وتدنى مساهمة النساء ضمن قوة العمل وتشير التقديرات الى أن أكثر من نصف مجموع السكان فى الزراعة والنشاطات الأولية وحتى الاستيعاب المرتفع فى الزراعة مضلل ويخص نسب كبيرة من العمالة الجزئية أو المقنعة وكما تشير الاحصائيات فان نسبة قوة العمل الموظفة داخل قطاع الصناعات التحويلية لم تتجاوز نسبة ٢٨٪ من اجمالى القوة العاملة العربية عام ١٩٨٥ . وهذه النسبة لا زالت منخفضة مقارنة بالنسبة المعروفة فى الدول الصناعية والتى تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ وقدتنامت هذه العمالة بمعدل سنوى قارب ٤٪ قابله نمو فى مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بلغ نحو ٨٪ للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ . لذلك فان الفرق يمثل مظهر فشل قطاع الصناعات التحويلية فى استيعاب عمالة اضافية متاحة أو مقنعة . وتبلغ البطالة المقنعة فى الأقطار الغير نفطية نسبا عالية مثل مصر وتشكل ٤٥٪ من الذكور فى سن العمل وتنتشر لذلك فى قطاع الخدمات الحكومية فى مصر وسوريا ويقدر حجم البطالة فى المغرب بنحو ١١٪ من اجمالى قوة العمل (٢) .

---

(١) مرجع سبق ذكره .. ، التقرير الموحد ، ص ٤٧ .

(٢) د . يوسف صايغ ـ الاقتصاد العربى : انجازات الماضى واحتمالات المستقبل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .
كذلك دراسة د . حمدى بسيسو ـ التعاون الانمائى بين أقطار مجلس التعاون الخليجى (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ ، ص ٢٧٨ .

خصائص رئيسية وعامة لهيكل ونمط النمو الصناعى فى المنطقة العربية

أولا : ان حصة قطاع الصناعة التحويلية فى المنطقة حوالى ٨٪ ولا يتجاوز ١٢٪ الا فى عدد قليل من الدول مثل المغرب ، مصر ، تونس ، لبنان ، الجزائر وهو ما يبدو أقل من النسب السائدة فى الدول الصناعية حوالى ٣٠٪ وهذا يرجع بطبيعة الحال الى التركيز الشديد على استبدال الواردات دون أن يكون هناك تركيز مماثل على أنشطة التصدير وجزئيا قد يرجع لنقص المنظمين الموجهين للتصدير Export-oriented entrepreneurs

ثانيا : من أهم معايير الاستثمار فى اختيار المشروعات الصناعية فى المنطقة العربية - باستثناء الدول الغنية بالنفط - هو مدى استبدال الواردات أو توفير العملة الأجنبية . المعيار الثانى هو مرونة العرض المحلى للمواد الخام الأساسية وسهولة استخدام وتكييف التكنولوجيا الحديثة للظروف المحلية وفى النهاية معيار التشغيل والسبب فى اعتبار معيار التشغيل فى النهاية هو أن أغلبية المشروعات فى مراحل التطور الأولى هى مشروعات كثيفة العمل .

ثالثا : ان جزءا كبيرا من القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية يأتى من الصناعات الخفيفة أ . لأن هذه الصناعات الأولية تتميز بكبر الطلب المحلى عليها بشكل يسمح بتحقيق الحجم الأمثل للانتاج ، ب - تكنولوجيا معروفة ، حـ - وفرة عوامل الانتاج ، د - القدرة على احلال الواردات . هذه الصناعات تشمل الغذاء ، الكحوليات ، الطباق ، المنسوجات ، الملابس ، الجلود ، الاحذية ، المنتجات الخشبية ، الاثاث ، الصابون ، الاصباغ (والكيماويات) هذه الصناعات الخفيفة تهيمن على الصناعة التحويلية وهى مظهر على أن المنطقة العربية فى المرحلة الأولى من التصنيع ، ففى سوريا نجد أن ٥٩٪ من القيمة المضافة تولدت فى صناعات النسيج والاغذية عام ١٩٨٢ ، بينما فى السعودية حيث أنجز الكثير من المشروعات الكيماوية نجدها تمثل المصدر الرئيسى

للقيمة المضافة وتعانى أغلب الدول العربية من عجز الانتاج عن تلبية الاستهلاك من أهم منتجات الصناعة الزراعية الغذائية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت والدهون النباتية نحو ٥٠٪ ومنتجات الألبان نحو ٤٪ فى أوائل الثمانينات أما فى المعلبات السمكية فيحقق الوطن العربى فائضا يتم تصديره للخارج (١).

رابعا : ان المناقشة السابقة تظهر أن نمط النمو فى الدول العربية ليس متماثلا وأن الصناعة الثقيلة لحد كبير كانت أسرع فى نموها من الصناعات الحقيقية . الا أن النمو الظاهرى للصناعة الكيماوية فى معظم الدول العربية يتطلب تفسيرا فهذا يعزى اما :

١) للنطاق الواسع من المنتجات التى اما أن تكون عملياتها كثيفة رأس المال والعمل أو كثيفة الموارد الطبيعية .

٢) اعتمادها على خامات معينة متوفرة فى المنطقة .

٣) طبيعة بعض منتجاتها كمنتجات استهلاكية ضرورية (الصابون ، الاصباغ والأدوية) .

٤) ان توسع كل القطاعات الأخرى يزيد من الطلب على الأنواع المختلفة من المنتجات الكيماوية : أسمدة زراعية ، أصباغ للمنسوجات . ولقد حظيت الصناعة البتروكيماوية باهتمام ملحوظ ودخلت هذه الصناعة مرحلة الانتاج التجارى والتصدير فى السنوات القليلة الماضية ولكن اهتزاز السوق النفطية وتزايد العقبات أمام المنتجات البتروكيماوية العربية مثل الدول الصناعية الغربية فى الأسواق العالمية أثر على امكانية التوسع فى هذه المشروعات الجديدة (٢).

---

(١) التقرير الاقتصادى الموحد ... سبق ذكره ص ٥٠ - ٥٣ .

(٢) L. Turner and J. Bedore, "The trade politics of Middle Eastern Industrialization", Foreign Affairs 1978/79, pp. 308-322.

ان أسبقية تطور الصناعة الثقيلة (*) والتى مثلت ٩٠٪ من الصناعات التحويلية عام ١٩٨٤ لا يجب النظر اليه على أنه اتجاها نحو التنويع النسبى لبيئة الصناعة التحويلية ولا ينبغى المبالغة فى مغزى هذا التطور خاصة مع استمرار الضعف النسبى للصناعة التحويلية وحتى تزايد هذا الضعف بالنسبة لأكثر البلدان العربية تقدما صناعيا مثل مصر حيث تتسم البيئة الصناعية بالتنوع مقارنة بالسعودية ويظهر الضعف الشديد لصناعة السلع الرأسمالية فى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى منه ١٠٪ وبلوغ فجوة الطلب فى المنطقة العربية ٥٠٪ فى الثمانينات ، ولم تتجاوز طاقة انتاج البتروكيماويات نصف المصنعة أساسا ٣٫٧٪ من الاجمالى العالمى ١٩٨٣ ولم يتم تصنيع سوى ٣٣٫٨٪ من خام الفوسفات الغربى وتراجع الوزن النسبى للصناعات الغذائية والغزل والنسيج كان سببا لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى منها فى المنطقة (١) . ولكن ينبغى أن نذكر أن المنطقة العربية تستطيع أن تحقق اكتفاءا ذاتيا فى الأسمدة الكيماوية (الاسمدة النتروجينية) والاسمدة الفوسفاتية .

خامسا : بالرغم من الرخص النسبى للعمل فى المنطقة الا أن هذا العامل لم يستغل تماما لغرض انتاج السلع الصناعية الموجهة للاسواق العالمية وبدلا من ذلك فان نسبة كبيرة من السلع الصناعية المصدرة قد اعتمدت تماما على وفرة المواد الخام كعامل رئيسى مخفض للتكلفة (كما سنرى فيما بعد) .

سادسا : ان العوامل الأولية المسئولة عن الفروق فى معدلات النمو الصناعى فى المنطقة العربية يمكن تصورها فى الآتى :

(*) نشير هنا الى الصناعات التحويلية عدا الغذائية والغزل والنسيج .

(١) د . طه عبد العليم — ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية : النفط والتصنيع فى العالم العربى ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ١٣٥ — ١٣٨ .

أ - حجم السكان ومن المتصور أن تكون نتائج ايجابية فى كل من مصر واقتصاديات المغرب العربى .

ب - مدى وكفاءة التدخل الحكومى والذى يتصور أن تكون له آثار جيدة فى مصر ، العراق ، الكويت ، تونس .

جـ - الدخل المحلى كان عاملا رئيسيا بصفة خاصة فى الدول النفطية .

د - المتاح من المواد الخام وهذا يمكن أن يمثل عائق أو حافز للنمو الصناعى لأنه اما يبعد المزايا النسبية المحلية عن الصناعة نحو الانتاج والتصدير للمواد الأولية (الكويت - السعودية - ليبيا - السودان) ويمثل مورد طبيعى ومدخل للصناعة وبحيث يحفز معدل النمو الصناعى ولأمثلة نجدها فى دول مثل المغرب ،تونس ، الجزائر ،مصر .

سابعا : ان العوائق الاقتصادية الحالية للنمو الصناعى فى الأقطار العربية تظهر بعض التناقضات : على سبيل المثال تعانى مصر من نقص رأس المال والمنظمين وتتمتع بسوق كبير بينما تعانى الدول النفطية من صغر أسواقها القومية ولكن يظل لديها وفرة فى عروض رأس المال . نفس الشئ فرص الاستثمار الاقتصادى المربحة متوفرة فى مصر وعرض المنظمين محدود العكس يوجد فى لبنان . قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية ضعيفة فى الدول النفطية بينما الأرض متوفرة فى السودان وسوريا ولكن ينقصها رأس المال . هذه امثلة قليلة توضح المعوقات الاقتصادية والفجوات فى الاقتصادات العربية والتى تشير الى مزايا وجود اتكامل اقتصادى عربى .

ثامنا : تمثل الدول النفطية حاليا مراكز الصدارة بين الدول العربية فيما يتعلق بمستوى نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية وهذا يرجع الى توافر مصادر التمويل للاستثمار والطاقة الرخيصة [1] .

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى . مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

الزراعـــــــة

ان الاختلاف بين الاقطار العربية فى الظروف المناخية ، سياسات الحكومة ، اعـــداد السكان قد انعكست فى فروق فى الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من الانتاج الغذائى للمنطقة العربية ككل . ولكل دولة على حدة . ولقد اختلفت استجابات الحكومات من التوسع الافقى الى التوسع الرأسى فى الاراضى الجديدة والى توليفة من الاثنين ويظهر جدول (٣) هذه الاختلافات . ولقد تم اختيار اجمالى الانتاج الزراعى وبيانات الغذاء لكل فرد كمؤشـــــرات رئيسية للاداء الاقتصادى للقطاع . فقد أظهرت كل من السعودية ـ ليبيا ـ مصر ـ تونس تحسينات فى كل من المؤشرين وفى مصر بالرغم من الدور المتزايد للحكومات فى كل مظاهـــر الاقتصاديات الزراعية من تقييد عروض المحاصيل الفورية للتكييف مع ظروف التذبذات السعرية الدولية والتحسينات فى المدخلات الزراعية الرئيسية : الرى ، البذور ، مقاومة الآفـــــات التحديث ـ الميكنة الزراعية وذلك فى السبعينات فان الاتجاهات الحديثة نحو تحريـــــر القطاع الزراعى والاهتمام بمشكلة تسعير المحاصيل الزراعية قد انعكس فى تحسن المؤشرين فى الثمانينات .

والتدهور فى أوضاع المؤشرين فى كل من السودان والصومال وموريتانيا يشيرا الـــى موجة الجفاف التى اجتاحت القارة الأفريقية عام ١٩٨٥ الا أن بيانات الانتاج الزراعـــى تشير نحو زيادة الانتاج لمعظم المحاصيل الزراعية كما زادت المساحة المحصولية وتمثـــــل المنطقة العربية نسب متفاوتة من الاكتفاء الذاتى ففى القمح حوالى ٦٧٪ ، ٥٧٪ فى الارز ٣٥٪ فى الشعير ، ٥٠٪ فى الذرة . وتحقق المنطقة اكتفاءا ذاتيا فى الخضر والفاكهـــة ٣٨٪ فى المحاصيل السكرية والبقوليات ، ٧٠٪ فى المنتجات الحيوانية . وهكذا فـــان القطاع الزراعى فى بعض الدول العربية (جدول ٣) مثل الجزائر ، سوريا ، المغرب ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالى أصبح معوق لعملية التطور الاقتصادى .

ومن الصعب تفسير كل العوامل المسئولة عن ذلك ، المعدلات العالية من النمو فى السكـــان ، الظروف المناخية السيئة ومزيد من التركيز على قطاع المحاصيل الكاش النقدية على حساب القطـاع التقليدى المتخصص فى الحبوب والخضروات ، ارتفاع الملوحة وعدم ترشيد أسلوب الرى ، قصـــور استخدام التكنولوجيا الحديثة ، عدم توفر الأصناف والبذور الملائمة للبيئة ، الانفصام بين عناصـر الانتاج الزراعى الرئيسية ، ضعف استخدام الميكنة والمدخلات الزراعية الأخرى كالمخصبـــات الكيماويات والبذور . كذلك فان ضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية لادارة المزارع ، والقصـــور فى الخدمات السائدة ، وسياسات التسويق والتسعير وأخيرا ضعف البنية الأساسية فى طـــرق ووسائل نقل وأماكن للتخزين ومرافق وخدمات أضعف من فرص استقطاب المستثمرين .

جدول رقم (٣)

معدلات النمو المتوسطة لكل من اجمالى الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من انتاج الغذاء فى المنطقة العربية وللاقطار العربية خلال (٧٠-١٩٨٠)، (٨٠-٨٥)

%

	معدلات النمو / الاقطار	اجمالى الانتاج الزراعى 1970 - 1980	اجمالى الانتاج الزراعى 1980 - 1985	نصيب الفرد من انتاج الغذاء 1970 - 1980	نصيب الفرد من انتاج الغذاء 1980 - 1985
المجموعة الاولى	السعودية	6.9	25.9	1.8	20.9
المجموعة الثانية	الجزائر	2.0	3.9	- 1.1	0.6
	العراق	2.2	5.0	- 1.1	1.2
	ليبيا	5.8	12.0	1.6	7.8
المجموعة للثالثة	تونس	3.8	3.7	1.5	1.7
	سوريا	8.5	- 0.1	6.3	- 4.1
	مصر	1.8	3.1	- 0.2	1.5
المجموعة الرابعة	الاردن	3.3	3.8	1.0	0.1
	لبنان	- 0.3	1.1	- 0.9	1.3
	المغرب	1.4	2.2	- 0.9	- 0.3
	جيبوتى				
	السودان	2.6	+ 1.5	- 2.3	0.4
المجموعة الخامسة	الصومال	0.9	- 0.5	- 2.4	- 3.3
	موريتانيا	0.4	- 1.0	- 2.2	- 3.9
	اليمن الشمالى	2.7	1.2	0.8	- 1.9
	اليمن الجنوبى	3.2	3.1	1.1	0.4

المصدر :

UNCTAD , Handbook of international and trade and development statistics , 1987 , 1987 , supplement , table 6.5 .

(٢) التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

تعرضنا فى الجزء السابق من الدراسة لاتجاهات التنمية الاقتصادية وتقييم لملامحها ومنجزاتها فى المنطقة العربية ككل وللمجموعات وللاقطار العربية منفردة وسيخصص هذا الجزء من الدراسة لتقييم دور التكتلات الاقليمية العربية والدولية على التنمية الاقتصادية من منظور التجارة الخارجية . وهنا يمكن النظر لهذه العلاقات الاقتصادية الخارجية سواء اقليمية أو دولية ليس فقط من زاويتها الكمية دون النظر فى مختلف تأثيرات تلك العلاقات النوعية والكمية ومدى مساهمتها فى المدخلات الرئيسية اللازمة لحركة التنمية العربية الجارية . والدراسة تهتم فى الأساس بالتركيز على دور التكتلات الاقليمية العربية وفى المقام الأول السوق العربية المشتركة بصفته التكتل الاقليمى الرئيسى . ان الدور النسبى للاقتصادات العربية كان وما زال دورا ضئيلا فى مجمل العلاقات التجارية العالمية فحجم التجارة الخارجية العربية لا يشكل سوى نسبة متواضعة من مجموع التجارة العالمية قدرها ٦٪ عام ١٩٨٤ وذلك مقابل ٦٦٪ مساهمة الدول الصناعية فى التجارة العالمية (١) .

ولقد لعبت التجارة الخارجية دورا أساسيا فى رسم مسار التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى ولفترة طويلة وما تزال الاقتصادات العربية تتسم بتوجه خارجى . والملاحظ أن التطور الاقتصادى الذى تحقق فى معظم البلدان العربية حتى الآن قد أدى لمزيد من الاعتماد على الخارج ومن ثم الى زيادة فى التبعية الاقتصادية العربية تجاه اقتصادات الدول الصناعية التى تمثل أسواقها المنفذ الحيوى الرئيسى لتصريف الصادرات العربية كما أنها تمثل فى الوقت ذاته المصدر الأساسى للحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية ذاتها . فالتطور الاقتصادى الذى شهدته المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة لم يقلل من تلك التبعية رغم استهدافه بدرجة كبيرة تنويع مصادر الدخل والتصنيع من أجل التنمية .

---

(١) حسبت هذه النسب من :
Un-Yearbook of international trade statistics, trade by country, Volume I, 1986.
وتشير أحدث الدراسات الى أن مساهمة التجارة العربية فى التجارة العالمية قد سجلت حوالى ٤٪ تقريبا خلال أعوام ٨٦ ، ١٩٨٧ .
ابراهيم حسن : تطوير الصادرات بين دول العالم الثالث من عام ٨١-١٩٨٧ ديلوم معهد التخطيط القومى عام ١٩٨٨ ، ص ٦٠ ، جدول رقم (١٥) .

١ ـ فتظهر أرقام جدول (٤) أن التبعية للدول الصناعية المتقدمة تصل الى ٧ر٣٦٪ عام (١٩٨٤) أى الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية يصل الى ٧ر٣٦٪ من الناتج الاقليمى للمنطقة والاعتماد على مفهوم الاكتفاء الذاتى الجماعى نجد أن الرقم سجل ٧٨٪ وهو ما يعكس ضعف الاعتماد على التجارة البينية للبلدان العربية فى سد ثغرة الطلبات القطرية والتى تصل الى ٥ر٤٪ فقط من الناتج الاقليمى والذى يعطى بدوره دلالة على ضآلة حجم التجارة البينية العربية والتى تسجل ٧٪ من اجمالى تجارة المنطقة العربية مع الخارج وذلك بعد كل المجهودات من أجل تدعيم مفهوم ومحتوى التكامل داخل المنقطة العربية جدول (٥) ١٠

٢ ـ تشير الأرقام الى اختلاف درجات الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية بين التكتلات شبه الاقليمية داخل المنطقة العربية ٠ فترتفع نسبة الاعتماد فى كل من تكتلى مجلس الخليج ودول المغرب لتصل الى ٤٠٪ أو أكثر أما الدول الموقعة على اتفاقية السوق العربية المشتركة فتظهر اعتمادا أقل على التجارة مع الدول الصناعية حيث تصل النسبة الى ٢٨٪ ٠

٣ ـ اذا كان الافراط فى الاعتماد على الاستيراد والتصدير يورث الاقتصادات مخاطر استمرارها فى اسار التبعية للخارج ويفرض عليها شروط تقسيم العمل الدولى فان وطأة هذه المخاطر تشتد عندما يتضح ان الصادرات العربية هى من المواد الأولية التى ما زال أغلبها خاما ويصدر الى الخارج وأن نسبة صادرات السلع الاوّلية الى مجموع الصادرات لم يتغير تغيرا كبيرا حتى الآن فى معظم الاقطار وهذا يدل على مدى ضآلة المنتوجات المصنعة القابلة للتصدير من الأقطار العربية وأن محاولات توسيع التجارة داخل المنطقة لن يرفع الحصة أكثر من ٧٪ وأن حالة عدم التنويع التى تعانى منها الصناعة التحويلية فى المنطقة العربية بالرغم من جهود التعاون المكثفة وأن التوسع التجارى أخذ بالأحرى شكل صادرات الى المناطق الاخرى لان الطاقة التصديرية اقتصرت على مصنوعات متشابهة كثيفة العمالة ومن بينها المنسوجات مثلا ٠

جدول رقم (٤)

نسب الاعتماد على التجارة مع المنطقة العربية والدول الصناعية للتكتلات الاقليمية وشبه الاقليمية العربيـــــــة خـــلال عـــــام ١٩٨٤

	التجارة مـــع المنطقة العربية	التجارة مـــع الدول الصناعية	الناتج المحلى مليون دولار	الاعتماد على التجارة مع المنطقة العربية ٪	الاعتماد على الدول الصناعية ٪
مجلس التعـــاون الخليجي					
الامارات			27433.4		
البحرين			5191.3		
السعودية			96265.4		
عمان			8815.6		
قطر			7387.2		
الكويت			21706.9		
مجمـــوع	9916.3	73719.4	166799.8	6.0	44.2
السوق العربية المشتركة *					
الاردن			3965.3		
ليبيا			31818.9		
سوريا			19142.1		
العراق			42138.2		
مصر			45645.2		
موريتانيا			724.2		
مجمـــوع	3746.2	40853.9	144333.9	2.6	28.3
مجموعة دول المغرب العربي					
تونس			8026.3		
الجزائر			45723.5		
ليبيا			31818.9		
المغرب			12144.5		
موريتانيا			724.2		
مجمـــوع	1932.8	40605.2	101071.7	1.9	40.2
اجمالى الدول العربية	17266.2	144515.1	393465.2	4.5	36.7

الاعتماد على التجارة مع الدول العربية او الصناعية = اجمالى التجارة الخارجية مع الدول العربية او الصناعية / الناتج الاقليمى

الاكتفاء الذاتى الجماعى = الناتج الاقليمى / (الناتج الاقليمى + الواردات خارج المنطقة) = ٪ 78.2

المصدر : ١ ـ انظرى جدول (٦) لبيانات الصادرات والواردات للاقطار والتوزيع الجغرافى لها . أما بيانات الناتج المحلية للاقطار العربية فمصدرها التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٨٦ . ملحق (٢/٣)

٢ ـ مفاهيم الاعتماد والاكتفاء الجماعى مقتبسة من : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــــة ، التجارة والتنمية تقرير ١٩٨٣ ، ص ١٤٣ .

* تقسيم السوق العربية المشتركة هو نفسه المستخدم فى التقرير السابق مباشرة للتجارة والتنمية لعام ١٩٨٣ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

جدول (٥)

هيكل التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات العربية حسب المجموعات الاقليمية وشبة الاقليمية والاقطار العربية مع التجمعات الدولية الصناعية والاشتراكية لعام ١٩٨٤ .

	تجمع الدول الصناعية			نسبة من التجارة	تجمع الدول الاشتراكية الكوميكون			نسبة من التجارة	الدول العربية			نسبة من التجارة	العالم		
	صادرات	واردات	اجمالى		صادرات	واردات	اجمالى		صادرات	واردات	اجمالى		صادرات	واردات	اجمالى
دول مجلس التعاون الخليجى															
الامارات	9907.0	5070.0	14977.0	61.0	1.0	42.0	43.0	0.1	878.0	580.0	1458.0	5.9	17636.0	7030.0	24666.0
البحرين	546.2	1271.4	1817.6	33.0	-	-		-	809.5	1346.0	2155.5	39.0	2644.6	2921.8	6566.4
السعودية	17309.0	20113.0	37422.0	70.0	-	109.0	109.0	0.2	3020.0	1242.0	4262.0	8.0	29709.0	23816.0	53525.0
عمان	2581.5	1933.9	4515.4	70.0	-	-	-	-	7.9	516.1	524.0	8.0	3731.5	2748.2	6479.7
قطر	3649.5	855.9	4505.4	79.0	-	-	-	-	114.6	67.2	181.8	3.2	4579.5	1144.8	5724.3
الكويت	4916.0	5566.0	10482.0	57.6	3.0	52.0	55.0	0.3	1122.0	213.0	1335.0	7.3	10569.0	7641.0	18210.0
مجموع			73719.4	64.6	-	-	-	-	5952.0	3964.0	9916.3	8.7	68869.6	45301.8	114171.4
السوق العربية المشتركة															
الاردن	55.8	1568.6	1624.4	40.9	11.6	73.0	84.6	2.0	302.8	662.4	965.2	24.3	691.3	3277.8	3969.1
ليبيا	7737.0	5086.0	12823.0	73.8	240.0	211.0	451.0	2.6	210	118.0	328.0	1.9	10519	6869	17388
سوريا	789	1122.6	1911.6	35	253.7	424.3	678.0	12.5	188.3	300.0	497.3	9.2	1914.4	3516.3	5430.7
العراق	3617.0	5885.0	9502.0	48.7	20.0	250.0	270.0	1.4	467.0	1099.0	1566.0	8.0	9681.0	9806.0	19487.0
مصر	3543.3	10936.5	14479.0	75.0	311.0	1519.1	830.1	43	179.6	171.8	351.4	1.8	4731.2	14595.6	19326.8
موريتانيا	244.8	268.3	513.1	81.8	-	-	-	-	3.7	34.6	38.3	6.1	256.1	371.1	627.2
مجموع			40853.9	61.7			2313.7	3.5			3746.2	5.7			66228.8

تابع جدول (٥)

	تجمع الدول الصناعية				تجمع الدول الاشتراكية				الدول العربية				العالم		
	صادرات	واردات	اجمالى	نسبة % من التجارة	صادرات	واردات	اجمالى	نسبة % من التجارة	صادرات	واردات	اجمالى	نسبة % من التجارة	صادرات	واردات	اجمالى
مجموعة دول المغرب العربى															
تونس	1345.7	2544.1	3889.8	78.1	16.6	123.7	140.3	2.8	129.0	169.4	298.4	6.0	1798.2	3182.9	4981.1
الجزائر	10929.0	8513.0	19442.0	87.8	28.0	337.0	365.0	1.7	110.0	70.0	180.0	0.8	11851.0	10305.0	22156.0
ليبيا	7737.0	5086.0	12823.0	73.8	240.0	211.0	451.0	2.6	210.0	118.0	139.0	0.8	10519.0	6869.0	17388.0
المغرب	1400.5	2536.8	3937.3	63.7	101.8	163.1	264.9	4.3	113.6	974.5	1088.1	17.6	2117.3	4063.7	6181.0
موريتانيا	244.8	268.3	513.1	81.8	-	-	-	-	3.7	34.6	38.3	6.1	256.1	371.1	627.2
مجموع باقى الدول الاقل نموا															
جيبوتى	5.8	174.4	180.2	52.8	-	-	-	-	25.6	51.3	76.9	22.5	38.6	302.9	341.5
الصومال	72.1	275.8	287.9	17.5	0.3	1.6	-	-	97.1	89.8	186.9	11.4	123.0	413.5	1643.5
السودان	255.1	790.4	1045.5	51.0	48.0	20.6	68.6	3.4	156.2	333.1	489.3	23.9	633.1	1417.0	2050.1
اليمن الشمالى	22.6	879.6	902.2	54.0	-	16.3	-	-	30.0	259.0	289.0	17.3	67.2	1599.9	1667.1
اليمن الجنوبى	193.2	443.2	636.4	50.0	-	-	-	-	49.4	253.3	302.7	23.6	378.7	906.8	1285.5
لبنان	88.7	1949.6	2036.3	55.4	-	-	-	-	432.7	259.8	692.5	18.8	677.4	2998.6	3677.0
مجموع	-	-	40605.2	79.0	-	--	1221.2	2.4	566.3	1366.5	1932.8	3.8	26541.6	24791.7	51333.3
مجموع البلدان العربية	160350.0	84165.1	144515.1	62.1	1035.0	2364.7	3399.7	1.5	8446.9	8819.3	17266.2	7.4	114347.1	118480.0	232827.9

المصدر : بيانات التقرير الاقتصادي العربى الموحد لعام ١٩٨٦ الملحق 11 / 4

ويثار السؤال ما اذا كان من الممكن الجمع بين تصنيع الزراعة وزيادة تكثيف التعاون التجارى فى مجال المنتجات الزراعية لتخفيض الاعتماد على البلدان المتقدمة للحصول على امدادات الأغذية ؟ وهنا ستحتاج الاحتياجات الموجهة نحو الاعتماد الجماعى الفعال على الذات الى استكمالها باجراءات بعيدة المدى فى مجال السياسة العامة تتخذها الدول العربية كمجموعة بغية تعزيز لمبادرات فى مجالى التجارة والمال • وفى بعض المجالات سيكون من الضرورى اتخاذ تدابير مشتركة فى ميدانى النقل والمواصلات عندما تصبح الاجراءات المتخذة فى مجال السياسة التجارية فعالة فى تنشيط التجارة المتبادل • فضلا عن ذلك فان احتمال التعاون فى مجال التكنولوجيا سيكون محدودا وبغض النظر عن هدف الاعتماد الجماعى على الذات فان الكثير من الاجراءات التعاونية تتطلب دعما من المؤسسات المالية العربية والبلدان المتقدمة •

التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية

ان السمة الرئيسية للمنطقة العربية هو اعتمادها بدرجة كبيرة على أربع مواد خام رئيسية : البترول ، القطن ، الفوسفات والفواكه والخضروات • وكما تفيد احدى الدراسات[1] فان نسبة الصادرات من السلع الأولية الى مجموع الصادرات قد تتراوح بين ٩٠ر٩٢٪ـ٩٩٪ فى حالة الاكثرية من الاقطار العربية خلال السبعينات وهذا يعنى أن استمرارية نمط الستينات نحو التركيز العالى على عدد محدود من السلع التصديرية • ومن الواضح (جدول ٦) ان السمة البارزة للثمانينات لا زالت تؤكد استمرار صدارة النفط والمعادن والفوسفات حيث تهيمن مجموعة المواد الخام على اجمالى الصادرات العربية • وتتضح خطورة هذا الوضع أن للمواد الأولية الطبيعية والمنتجات الزراعية بدائل تنافسية وقد تعرضت تجارة المواد الأولية وأثمانها الى الاضطراب فى الأجل القصير والى اتجاهات التدهور فى الأجل الطويل (عدا

(١) مرجع سبق ذكره ••• د • محمود الحمصى ، ص ٦٣ •

النفط وباستثناء الفترة الأخيرة فى الثمانينات والمرتبط بتدهور كارتل الأوبك) • ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه مستقبلا مما يعنى التعرض لانخفاض متواصل فى التنمية التبادلية لصادراتها وللتقلبات الحادة فى الأجل القصير وتبدو الخطورة أكثر فى مجال حديثنا عن النفط وهو السلعة المعرض للنضوب • لهذا فان عملية التنمية على أساس تنويع مصادر وفروع الانتاج الوطنى غاية فى الأهمية ومبدأ تنويع الانتاج الوطنى هو موضع اهتمام خطط التنمية لدى مختلف الاقطار العربية ولكن هل أفلحت فى مساعيها الانمائية ؟

جدول (٦)

الهيكل السلعى للتجارة الخارجية العربية لعام ١٩٨٣

	الصادرات العربية % من الاجمالى	الواردات العربية % من الاجمالى
الأغذية والمشروبات (0+1+4)	1.55	14
المواد الخام (3+2)	93.4	10.7
المنتجات الكيماوية (5)	0.9	5.4
السلع الصناعية (8+6)	2.6	29.6
الالات والمعدات (7)	0.9	37.1
الأخرى الغير مصنعة (9)	0.6	0.83
الاجمالى	100	100

المصدر : التقرير الاقتصادى •• مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (١) ، ص١٤٣ •

بالنظر الى محتوى الواردات نجد أن درجة ما من التنويع يمكن مشاهدتها حيث تمثل الواردات من السلع الصناعية حوالى ٣٠٪ وتتجاوز الآلات والمعدات هذه النسبة حيث تسجل ٣٧٪ مقابل ١٥٪ للسلع الوسيطة ، ١٠٪ للاغذية والمشروبات .

ومن الجدير بالملاحظة أن لو توافرت بيانات حديثة عن المحتوى السلعى للواردات للاقطار فمن المتوقع أن تختلف الأهميات النسبية لمحتوى الواردات الغذائية والسلع الوسيطة والرأسمالية فى هيكل واردات كل بلد . ولكن من المتفق عليه أن هناك عوامل ستؤثر فى حجم واردات كل دولة من السلع الغذائية ، مستوى أداء القطاع الزراعى ، الحجم المتزايد للسكان بالنسبة للانتاج الغذائى . ومن المتصور أن حجم الواردات من السلع الرأسمالية ستعكس التطور فى متوسط دخل الفرد بصفة خاصة فى دول الخليج والتوسع فى قطاع التشييد والتصنيع ومستوى التطور وفى الوقت ذاته المستوى المتواضع لقطاع السلع الانتاجية فى المنطقة العربية وهو ما يفسره ضآلة مساهمة حصة الصناعات التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى للمنطقة العربية كما أشرنا آنفا . وهكذا بمقارنة الصادرات والواردات يتضح لنا شمول المستوردات نسبة عالية من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة لاستخدامها كمدخلات للاستثمار تحت الضغط الشديد للتنمية .

يعكس الخلل الهيكلى للصادرات العربية الخلل الهيكلى بقاعدتها الانتاجية وبالرغم من ارتفاع النسبة المخصصة للقطاع الصناعى فى خطط التنمية الاقتصادية العربية . ان الاهتمام بالصناعة قد تركز على الصناعة الاستخراجية وليس الصناعة التحويلية (كما أشرنا سابقا) . وتهيمن الصادرات من السلع الأولية وسنجد أن الصورة معكوسة تماما فواردات المنطقة العربية لا زالت مركزة فى السلع الصناعية دون أى تباطوء ملحوظ فى استيراد الخامات الصناعية مما يؤكد الحاجة الماسة الى أن يزداد اهتمام خطط التنمية بالصناعة التحويلية . ومما يدعو للقلق أن الارتباط بين نمو الناتج المحلى الاجمالى ونمو الصادرات النفطية

لمعظم الدول العربية يعرض الناتج المحلى الاجمالى للتقلبات وفقا لما يطرأ على الأسواق الخارجية للسلع الأولية (كما أشرنا فى بداية الدراسة) وهنا بدلا من أن تكون التجارة الخارجية عامل استقرار اقتصادى لتحقيق نسب نمو مستقرة فى الناتج المحلى الاجمالى تصبح أداة للاختناقات والتقلبات الاقتصادية المحلية وعاملا معوقا للنمو الاقتصادى ٠

ان الدلائل والمؤشرات الواردة فى الجداول والعروض السالفة تدل بوضوح على أن الاقتصاديات العربية القطرية هى :

- اقتصادات آخذة بالاعتماد أكثر فأكثر على تصدير المواد الأولية وعلى استيراد مقادير متزايدة من السلع الاستهلاكية (بما فيها الغذاء) بالاضافة الى المنتجات الصناعية الوسيطة والمعدات والالات ٠
- ان الاقتصادات القطرية تفتقر الى أواصر اقتصادية وتجارية فيما بينها مما جعلها فى حالة عجز عن التكامل مع بعضها البعض على المستوى القومى ٠
- ان تلك الدلائل والمؤشرات تعبر ضمنيا عن حقائق عديدة بشأن طبيعة التراكيب الهيكلية لهذه الاقتصادات القطرية وما تعانيه من فجوات وتفكك داخلى يجعلها عاجزة عن التكامل حتى على المستوى القطرى أيضا ـ فهناك انقطاعات فى سلاسل العمليات الانتاجية مما يضطر معه الى الاستيراد وسنرى فيما بعد أن الأقطار التى لم تستطع زيادة صادراتها ستنوء بنسبة عالية من المديونية الخارجية كذلك أدى التضخم الحاصل فى جانبى الاستيراد والتصدير الى تضخيم حجم التجارة الخارجية بالنسبة للانتاج المحلى للأقطار وزيادة درجات الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية ٠ ولقد عكس تباطوء حركة التجارة الاقليمية انفصام الفروع والصناعات والقطاعات الوطنية وستظل هياكل الاقتصادات الوطنية تعانى من حالات التفكك مما ينعكس فى احباط تنويع الانتاج الوطنى وتفاقم الاعتماد على الخارج ٠ ويظهر هنا تحقيق هذا التكامل

والانسجام داخل هذه الهياكل رهينة تحقيق تكتلا اقليميا يؤثر على الأوزان النسبية للقطاعات في الناتج على المستوى القومي والقطري وبحيث يساهم في تطوير قوى الانتاج ويوسع السوق ويدعم الركائز الأساسية من وسائل النقل والمواصلات ـ والمرافق التخزين والتوزيع ... ويرفع من انتاجية العمل .

ولذا لتقييم طبيعة هذه الأدوار ستتناول النقطة التالية في الدراسة دور التكتلات الاقليمية العربية في التنمية الاقتصادية من خلال منظور التجارة مع الاشارة الموجزة جدا في السياق لطبيعة أدوار التكتلات الدولية .

(٢) التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية

يهدف هذا الجزء الى اظهار دور التكتلات الاقليمية العربية والدولية في التنمية الاقتصادية من خلال علاقات التجارة الخارجية . وسيكون التركيز في الاساس على تقييم دور التكتل الاقليمي العربي الممثل في السوق العربية المشتركة باعتباره كما تنص اتفاقية السوق مظهرا من مظاهر التعاون الشامل العربي . أيضا الاشارة الى تجربة مجلس التعاون الخليجي باعتبارها نوعا من التكتل شبه الاقليمي العربي والدراسة تعطي فقط ومضة سريعة لدور التكتلات الدولية ممثلة في تكتل الدول الصناعية والمعبر عن السوق الأوربية المشتركة ، اليابان ، أمريكا اجمالا والدول الاشتراكية في مجموعة الكوميكون ـ ودون الدخول في تفصيلات في التنمية الاقتصادية العربية من خلال علاقات التجارة الخارجية . ثم نختتم هذا الجزء بتقييم عام للتجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية .

التكتلات الاقليمية العربية والتجارة الخارجية

تمثل التجارة العربية البينية الحلقة الأضعف فى التجارة الخارجية العربية (جدول ٥) فهى لا تسهم سوى بـ ٧٪ من التجارة الخارجية العربية لكل من الصادرات والواردات لعام ١٩٨٤ . فوفقا للاحصائيات فانه من حيث التوزيع الجغرافى للتجارة العربية البينية فهى تتصف بالتركيز الجغرافى بين عدد محدود من الدول العربية . فعلى صعيد الواردات العربية البينية تساهم ست دول عربية بأكثر من نصف الواردات العربية منها السعودية ، البحرين ، المغرب ، الاردن ، العراق ، سوريا حيث كان نصيب تلك المجموعة من الواردات العربية البينية عام ١٩٧٥ (٢٧٪) وارتفع فى عام ١٩٨٣ الى ٦٠٪ وبالمقارنة نجد أن الواردات العربية البينية تبقى أقل تركيزا من الصادرات العربية البينية اذ تسيطر ثلاث دول عربية على أكثر من ثلثى الصادرات العربية (السعودية ، الكويت ، العراق) [(١)] وهذه الدول هى مصدرة للنفط ويشير ذلك الى أهمية السوق العربية فى مجال النفط ومشتقاته والصناعات القائمة عليه كالصناعات البتروكيماوية [(٢)] . وبالرغم من انخفاض مساهمة السوق العربية فى التجارة العربية الا أن حجمها قد زاد الى ثلاثة أمثال خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٤ فى الوقت الذى ارتفعت فيه التجارة العربية الاجمالية الى أقل من مثيلها خلال نفس الفترة [(٣)] وهذا يدل على وجود بعض الامكانيات الواسعة لزيادة حجم السوق

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٣ ـ ١٨٧ .

(٢) من الواضح أن هذا يمثل دليل على أن السوق العربية قد بدأت تحذو حذو نموذج السوق الأوروبية فى تأسيس سوق أولا للمواد الخام ثم الحديد والصلب وهنا لا بد من الاشارة الى ان هناك فرص للدول العربية لاقامة سوق فى مواد خام أخرى مثل الفوسفات وخام الحديد والقطن ، ارجع لدراسة :

Rodney, Wilson, "The Arab Common market and inter Arab trade", Centre for Middle Eastern and ISLAMIC Studies, Economic Research No.4, UN, Durham.

(٣) صندوق النقد العربى ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة ٧٤ـ١٩٨٥ جدول (٤٥) ، ص ٧٩ .

العربية أمام التجارة العربية البينية واشراكها بفعالية لتأخذ دورها الطبيعي في تنمية الاقتصاديات العربية خاصة في المرحلة الحالية من الاقتصاد الدولي الذي يشهد بشكل متزايد الاجراءات الحمائية الجمركية وغير الجمركية وزيادة تعميق التكامل الاقليمي وتوسيع مجاله بين المجموعات الدولية غير العربية مع تصاعد حدة المنافسة في السوق الدولية بين هذه التجمعات.

وقد كان عامل اتساع السوق الداخلية لهذه التجمعات الاقليمية مثل المجموعة الاقتصادية الأوربية ومجموعة الكوميكون بالاضافة الى سياسات الحماية التي اتخذتها هذه المجموعات والتكتلات الاقليمية الاخرى عاملا أساسيا في تطوير نهضتها الصناعية وتنميتها الاقتصادية. ولذا من أجل بناء السوق العربية وحتى تكون التجارة العربية البينية عامل استقرار اقتصادي بل وعاملا أساسيا في التنمية فلا مفر من اتباع سياسة تجارية مزدوجة تقوم من جهة على الغاء كافة الحواجز والمعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع العربية فيما بين الدول العربية كما تقوم من جهة أخرى على حماية السوق العربية في مواجهة السلع المنافسة والبديلة للسلع العربية. ولا شك أن وضع السلع العربية في منافسة غير عادلة وغير متكافئة مع السلع الأجنبية لا يعني سوى تدمير الصناعة العربية وتعطيل التنمية الاقتصادية للدول العربية.

ان هذا الركود في حجم التجارة العربية البينية كان حافزا للدراسات على المستوى الاكاديمي والرسمي لاعادة النظر في وضع التجارة البينية وفي الاتفاقيات الجماعية المنظمة لها وتبين أن الأسباب الكامنة وراء هذا التدهور تتلخص في :

(١) العقبات الهيكلية وهي المتعلقة بضعف الهياكل الانتاجية العربية وخروج بعض السلع من دائرة التبادل التجاري العربي مثل النفط، الفوسفات، القطن الخام بالاضافة الى ضعف البنى الأساسية من مواصلات واتصالات وتخزين.

(٢) العقبات المتعلقة بالتجارة العربية نفسها وهي :

أ ـ عقبات تتعلق بالتمويل وضمان الصادرات.

ب ـ عقبات ناتجة عن النقص الشديد في المعلومات التجارية سواء من حيث أسواق الاستيراد أو التصدير .

حـ ـ العقبات الناجمة عن الاجراءات والأنظمة الخاصة بكل دولة عربية : القيود الجمركية ، أنظمة الاستيراد والتصدير كنظام الرخص ، الحصص ، والرقابة على النقد .

وسنتعرض الآن لطبيعة أدوار التكتلات الاقليمية وشبه الاقليمية العربية في التنمية الاقتصادية من خلال حديثنا عن علاقات التجارة .

السوق العربية المشتركة :

لقد اتخذ التعاون الانمائي العربي شكلين رئيسيين :

أ ـ التعاون الجزئي (القطاعي) ومظاهره المشروعات الانمائية المشتركة والمؤسسات المالية المشتركة وصناديق التنمية العربية .

ب ـ التعاون الانمائي الشامل وأبرز مظاهره التنظيمية والمؤسسية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية / القرار الخاص باقامة السوق العربية المشتركة والمنظمات الاقليمية المنبثقة من جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

هذا ومقتضى الاتفاقية يتم البدء باقامة منطقة تجارة حرة ومن ثم شملت ترتيبات تحرير حركة التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية وعوامل الانتاج وفقا لجدول زمني وحتى يناير ١٩٧١ تم الغاء جميع الرسوم الجمركية على التجارة بين الاقطار العربية ولكن لوحظ استمرار تطبيق القيود الادارية والنوعية كاستمرار نظام الحصص وعدم قابلية العملات للتحويل واستمر العمل بالقيود على التحويلات من العملات الأجنبية لتمويل حركة التجارة العربية وقد تم تطوير الاتفاقية بوضع اتفاقية جديدة عام ١٩٨١ وحيث تم اعتماد مجموعة من المبادئ لتفسير

وتنمية التبادل متضمنة مبدأ الحماية أمام منافسة السلع الأجنبية ؟ الربط بين انتاج السلع وتبادلها ، مبدأ التبادل المباشر في التجارة العربية البينية ، التوزيع العادل للاعباء والمنافع عدم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية ، الامتيازات المتعلقة بسلع المشروعات المشتركة وصناعات التجميع . كما نصت الاتفاقية على مراعاة ظروف الدول العربية الأقل نمو في التبادل التجاري معها وحث مؤسسات التمويل العربية على تقديم التحويلات اللازمة لتشجيع التبادل التجاري والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار على توفير الضمان اللازم لتنمية هذا التبادل [1]. وهكذا قد حاولت الاتفاقية مواجهة مختلف العقبات المتعلقة بالتجارة العربية الا أنه تظل هناك عقبات أخرى لم تحل وهي المتعلقة بالنقص الشديد في المعلومات التجارية عن الأسواق العربية التصديرية والاستيرادية كما أنها لم تتطرق الى العقبة الهيكلية المتعلقة بضعف الهياكل الانتاجية العربية باعتبارها من مشمولات التنمية الاقتصادية العربية وبهذا تتكرر نفس مشكلة السوق العربية المشتركة منذ بداية انشاءها . هذا وتجدر الاشارة الى أنه قد تزامن مع انجاز اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية انجاز الاتفاقية الموحدة للاستثمار لرؤوس الأموال العربية ولا شك أن تطبيق هذه الاتفاقية بما توفره من مزايا وضمانات لرؤوس الأموال العربية وبما يؤدي لخلق تيار جديد لتدفقات رؤوس الأموال العربية يصحبه تيار من التدفقات السلعية مدعما بذلك فرص نمو التجارة العربية البينية وهذه نقطة سيرد الحديث عنها : فيما بعد .

وهكذا تبنت دول السوق العربية المشتركة المنهاج التجاري في وقت أدت نسبة التجارة فيما بينها دورا ضئيل الأهمية بالنسبة لتجارتها مع العالم حيث مثلت نسبة التجارة بين دول السوق العربية المشتركة ٢٪ من اجمالي تجارتها الخارجية عام ١٩٨٤ مقارنة بنسبة مساهمة ١٪ عام ١٩٧٧ [2] .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي ، ١٩٨٤ ، ص ١١٩ ـ ١٢٣ .

(٢) صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره ، جدول (٤٦) ، ص ٨٠ .

وكما أشرنا سابقا فقد اتسمت الصادرات العربية بعدم التنوع حيث تركزت فى عدد قليل من السلع واتجهت بشكل رئيسى الى دول أخرى غير عربية وذلك نظرا لحاجة هذه البلدان العربية غير النفطية الى العملات الأجنبية لتمويل وارداتها ولعوامل سياسية بحيث أضعفت انجازات السوق العربية المشتركة حيث انخفضت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية لأقطار السوق العربية المشتركة مع الأقطار العربية مقارنة بتجارة دول مجلس التعاون الخليجى • ففى حين بلغت نسبة التجارة الخارجية لأقطار السوق العربية المشتركة حوالى ٦٪ مع الأقطار العربية • سجلت دول المجلس ٩٪ جدول (٥) • وفى نفس الوقت سجلت مجموعة دول المغرب العربى أقل نسب التعاون مع الأقطار العربية ٤٪ • وهكذا فانه بملاحظة ارتفاع نسب التجارة الخارجية للأقطار العربية الى انتاجها المحلى الاجمالى وان جزءا ضئيلا من تجارتها مصدره الوطن العربى مؤدى ذلك حسب نظرية التكامل الاقتصادى أن السياسات التمييزية فى التجارة الخارجية للبلدان العربية يمكن أن تكون لصالح الاقتصاديات الأجنبية بأكثر مما عليه لصالح الاقتصاديات العربية ونتيجة لاتجاه معظم الصادرات العربية للأسواق العالمية فان تحرير هذه الصادرات من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى بين البلدان العربية لا يتوقع أن يساهم فى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للأقطار العربية ونتيجة لهذه النظرية فان اقامة الاتحاد الجمركى تكون أكثر جدوى بالنسبة للبلدان الصناعية منها للبلدان الأقل تصنيعا ولكن اقامة الاتحاد الجمركى يمكن أن تصبح أكثر جدوى لهذه المجموعة الأخيرة مع ارتفاع مستوى تصنيعها وتنميتها •

وبالنظر الى القاعدة الانتاجية العربية نجد أنها تتطور بمعدلات معقولة ولكن لا تزال هناك قواعد انتاجية متخلفة بالرغم من أن خطط التنمية العربية وحركة التصنيع المتنامية قد بدأت منذ الستينات واستمرت حتى الوقت الحاضر ولكن يتوقع لها مزيدا من التنامى خلال العقد الحالى •

كذلك فان البنية الأساسية قائمة وان كانت دون متطلبات التجارة العربية الاجمالية الا أن امكانيات التوسع فيها متوافرة • وهناك حقيقة أنه بالرغم من أن نسبة التجارة العربية البينية متواضعة الا أن الحجم المطلق لها كبير وهذا الحجم بلا شك قد صاحبه تطورا كبيرا فى مجال توفير الخدمات والبنى الأساسية اللازمة للاستجابة لهذا التطور •

بهذا المنهج من التفكير قد لا تكن المشكلة الاساسية هى عدم وجود القواعد الانتاجية والهياكل الاساسية المتطورة بقدر ما تكمن فى توجيه هذه القواعد والهياكل فى خدمة التجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية بدلا من خدمة التجارة العربية البينية بل ان جزءا من التجارة البينية يتم عن طريق طرف ثالث وهو الدول الصناعية كما أن تزايد النزعة القطرية والاقليمية واضح من وجود عدد مهول من اتفاقيات التجارة العربية الثنائية على حساب النزعة القومية مما جعل النظرة للتجارة البينية المتعددة الأطراف نظرة هامشية ولا مفر من تغييرها لكى تأخذ التجارة العربية دورها الحقيقى فى التنمية العربية •

مجلس التعاون الخليجى

بالرغم من أن نصيب التجارة شبه الاقليمية لاعضاء مجلس التعاون الخليجى مع الدول العربية تتميز بالارتفاع قليلا عن المتوسط العام لمجموعة الأقطار العربية الا أنه يمكن اعتبار أنها لا زالت محدودة • فكما تفيد الاحصائيات فنسبة التجارة بين أعضاء المجلس لا تتجاوز ٦٪ من اجمالى تجارتها الخارجية وانها قد زادت فقط مرة ونصف خلال الفترة ٧٧ـ١٩٨٤ [1] • ورغم ضعف المعلومات المتوافرة عن تركيبة التجارة شبه الاقليمية بين أعضاء المجلس الا أن معظمها مكون من سلع أعيد تصديرها وتشتمل على معدات البناء والتعدين ووسائط النقل والسلع الاستهلاكية المعمرة • فهذه الأقطار النفطية معتمدا اعتمادا كبيرا على علاقاتها الاقتصادية

---

(١) صندوق النقد العربى ـ التجارة الخارجية لاعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربى ٧٤ـ١٩٨٥ ، جدول (٤٤) ص ٧٤ ، جدول (٤٣) ص ٧٣ •

الدولية سواء فيما يتعلق بالتجارة أو بالاستثمار ويتسم هيكل العلاقات التجارية فيما بين أقطار المجلس بالضعف الشديد والشيء نفسه يذكر بالنسبة لتجارة أقطار المجلس مع بقية الأقطار العربية جدول (٥) . هذا يحدث بالرغم من تميز نظم التجارة والمدفوعات لهذه الدول بالحرية . وتتبع تطورات التجارة بين أقطار المجلس خلال السبعينات يتضح عدم استقرارها وتعرضها لتقلبات [١] وهو الأمر الذى يعكس ارتفاع نسبة السلع المعاد تصديرها ضمن مكوناتها وعدم استنادها الى قاعدة انتاجية تتسم بالتنوع بالاضافة الى محدودية أهميتها وكما أشرنا سابقا تشير الاتجاهات نحو توسيع القاعدة الانتاجية الى تبنيها لمشاريع الصناعات البتروكيمائية بشكل كثيف وهذه مشاريع تعتمد على الأسواق العالمية وتتسم بالازدواجية والتنافس مثل البتروكيمائية والاسمدة وغيرها . وجدير بالذكر أن هناك اتجاهات ايجابية وان كانت تتسم بالمحدودية وتتعلق هذه الاتجاهات بنتائج اقامة بعض الصناعات المشتركة والتى يتم تسويق جزء كبير من منتجاتها فى الأسواق الخليجية فهذا من شأنه تطوير التجارة شبه الاقليمية [٢] .

مجموعة دول المغرب العربى والدول العربية الأخرى الأقل نموا

ان مجلس التعاون لدول الخليج لم يعد ظاهرة استثنائية مع قيام دول المغرب العربى فى عام ١٩٨٨ بالعمل على انشاء مجلسها [٣] . وحيث أنه من الصعب التنبؤ باحتمالات وامكانيات التعاون بين أعضاء مجلس المغرب العربى لحداثة التجربة فاننا سنعتمد فقط فى القاء الضوء على دور هذا التجمع شبه الاقليمى فى التنمية الاقتصادية

(١) المرجع السابق مباشرة ، جدول (٤٣) ، ص ٧٣ .

(٢) مرجع سبق ذكره ... التعاون الانمائى بين أقطار مجلس التعاون الخليجى .

(٣) لطفى الخولى : التحولات الجديدة فى النظام العربى ، الاهالى ، عدد (١٠) ، أغسطس ١٩٨٨ .

العربية على الخبرة السابقة • فرغم علاقات الجوار فان حجم تجارة المغرب العربى مع بعضها البعض ومع الدول العربية الاخرى خارج التجمع لا تتجاوز ٤٪ وذلك يفسر بالاعتماد الشديد على العالم الخارجى المتقدم صناعيا كما سنرى فيما بعد •

والدول العربية الاقل نموا تمثل نسبيا أكبر اعتمادا على التجارة العربية وهذا مثير للدهشة حيث تمثل نسبة تجارتها مع الدول العربية الى اجمالى تجارتها مع العالم الخارجى حوالى السدس (أكثر من ١٥٪) • وهو يؤكد تزايد النشاط التبادلى الاقليمى بالنسبة لهذه المجموعة من الدول • وباعتبار أنها تعانى من مشاكل اقتصادية حادة وأزمات ديون خارجية وان احتمالات التوسع والتنويع فى قواعدها الانتاجية ضعيفة خلال العقدين القادمين على الأقل فانه من المتوقع اتساع نشاط التجارة العربية وأهميتها بالنسبة لهذه المجموعة من الدول •

وبعد أن استعرضنا علاقات التجارة العربية بالنسبة للتجمعات الاقليمية العربية نتعرض لعلاقات التجارة الخارجية العربية مع التكتلات الدولية ممثلة بصفة رئيسية فى تكتل أو تجمع الدول الصناعية وتجمع الدول الاشتراكية الكوميكون •

التجارة الخارجية العربية والتكتلات الدولية

أولا : تجمع أو تكتل الدول الصناعية المتقدمة (المجموعة الاقتصادية الاوربية ، الولايات المتحدة واليابان) :

يوضح جدول (٥) أن الدول الصناعية قد حافظت على مستوى تجارتها مع المنطقة العربية على نفس مستويات الفترة (٧٥ـ١٩٨٣) حيث بلغت حصتها فى الواردات العربية خلال الفترة المذكورة ٦٥ـ٧٠٪ • وفى مجال المنتجات الزراعية يقدم كل من الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية التسهيلات الائتمانية والدعم لصادراتها الزراعية الى

الأسواق العربية [1] . ويشير جدول (٥) الى أن حصة التجمع الصناعى المتقدم من التجارة الخارجية العربية لا يختلف كثيرا بالنسبة لمجلس التعاون الخليجى ودول السوق العربية المشتركة والدول الأقل نموا ٦٠٪ أو يزيد قليلا . ويمثل تجمع دول المغرب العربى أكبر نسبة اعتماد على الدول الصناعية (٨٠٪ جدول ٥) . هذا مع العلم بأن مجموعة دول المغرب العربى تواجهه صادراتها صعوبات فى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية شركاء التجارة تاريخيا وجغرافيا من حيث الاجراءات الحمائية والتمييزية ، وبعد اتساع المجموعة الأوربية لتشمل دولا تنافس منتجاتها منتجات المغرب العربى : تركيا ، اليونان ، اسبانيا ، البرتغال ويتطلب الامر حينئذ اعادة النظر فى اتسويق المنتجات الصناعية العربية داخل السوق العربى خاصة بعد سنوات من توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى تضمن للمنتجات حد أدنى من الحماية الجمركية تجاه السلع الأجنبية وتعطى السلع العربية مزايا تفضيلية .

هذا وتنبغى الاشارة الى أن السوق الأوروبية المشتركة تمثل أهمية خاصة بالنسبة للتجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية . (سواء لدول السوق العربية المشتركة أو لبعض دول مجلس التعاون الخليجى) . وتشير احدى الدراسات الى أن كل من السعودية ، ليبيا والعراق قد استوعبت أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٠ من صادرات السوق الاوروبية المشتركة للشرق الأوسط وتتركز معظم الصادرات فى الالات والتجهيزات الرأسمالية والامدادات . من ناحية أخرى تتركز معظم تجارة الواردات للجماعة الأوروبية مع الشرق الاوسط فى البترول ومنتجاته بنسبة تصل الى حوالى ٩٠٪ من اجمالى الواردات من الشرق الاوسط عام ١٩٨٠ (السعودية ، العراق ، ليبيا ، الامارات ، الكويت ، قطر ، سوريا ، عمان أما مصر فتصل النسبة الى ٨٠٪ ولا تصدر

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ... مرجع سبق ذكره ، ص١٨٣ ـ ١٨٧ .

السودان للجماعة الاوروبية سوى قطن) [1] .

ثانيا : تجمع الدول الاشتراكية (الكوميكون)

تدل أرقام جدول (٥) ان علاقات التجارة مع الدول الاشتراكية اما هامشية أو غير موجودة بالنسبة للتجمعات العربية المختلفة و٠ فنسبة التجارة مع الدول الاشتراكية الى اجمالى التجارة مع كل من تجمع المغرب العربى ، دول السوق العربية المشتركة ، ومجموعة الدول الاقل نموا هى على الترتيب ٥ر٢٪ ، ٥ر٣٪ ، ٥ر١٪ عام ١٩٨٤ وهى غير موجودة مع دول مجلس التعاون الخليجى ٠ وتؤكد احدى الدراسات أن التجارة مع هذه التجمعات مركزة فى عدد قليل من الدول العربية على جانب الصادرات للكوميكون (مصر ، العراق ، سوريا ، الجزائر) وعلى جانب الواردات (مصر ، العراق ، الجزائر ، سوريا ، ليبيا حديثا) من ناحية أخرى هناك اتجاهات طويلة الأجل نحو الانخفاض فى علاقات التجارة مع مصر والمتزامنة مع البدء فى سياسة الانفتاح الاقتصادى والاتجاه نحو الالغاء التدريجى لاتفاقيات التجارة والمدفوعات مع الدول الاشتراكية منذ منتصف السبعينات ٠ وبخصوص المحتوى السلعى تفيد الدراسة بأن المحتوى السلعى للتجارة لكوميكون مع العالم الثالث ومنهم المنطقة العربية يتبع النمط التقليدى للتبادل التجارى بين الشمال والجنوب

ومن غير المحتمل حدوث تغييرات هيكلية فى المستقبل القريب ٠ فالارقام تبين أنه توجد دلائل ضعيفة على تعميق جوهرى لتقسيم العمل الدولى بين دول الكوميكون والعالم الثالث فلا زالت الحصة الاكبر من صادرات الاتحاد السوفيتى للعالم الثالث تتكون من الالات ، المعدات ، التجهيزات وتليها فى الأهمية المواد الخام الصناعية والنفط وفى نفس الوقت فان

---

(١) S. Schuitz and H. Machowski, "Economic Relations with the third world," Intereconomics, July/ August, 1986, pp. 196-198.

واردات المنتجات الزراعية من المواد الغذائية وخاصة الحبوب تهيمن على اجمالى وارداته من العالم الثالث .

وباعتبار احتياج الكوميكون الشديد من المواد الخام والمنتجات الغذائية فانه حتى مع زيادة الصادرات الصناعية من العالم الثالث مستقبلا فمن المتوقع أن تظل حصتهم ثابتة . وهذا يعنى أنه حتى مع وجود نمو فى التجارة مستقبلا فان نمط النمو سيظل تقليديا لحد كبير (١) .

---

(١) Rodney Wilson, "The Middle East and the EEC : An analysis of trade flows", Intereconomics, 3 May June, 1982, pp. 119-121.

تقييم عام للتجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية

لقد قدم الفكر الاقتصادى استراتيجية حديثة للتنمية الاقتصادية تتحقق من خلال وجود تكتل اقليمى فيما بين الدول الاعضاء ودفع السياسات الاقتصادية الاقليمية لتكون على مستوى التكتل على فرض أن تتحقق ازالة جميع المعوقات لانسياب السلع والخدمات وعوامل الانتاج فيما بين الدول الاعضاء مع توحيدها تجاه العالم الخارجى وتكون حينئذ جميع الدول أطراف التكتل بمثابة اقليم جمركى واحد . والاشكال التقليدية للتكتلات الاقليمية التى تتحقق من خلال توحيد الاطار التنظيمى تركز بصورة أساسية على تحرير التجارة بين أطراف التكتل بما يؤدى الى تنافس الصناعات القائمة وبما ينتهى الى تخصيص الموارد فى الدول الاعضاء بفعل تفاعل قوى السوق والتكتل بهذا الشكل لا يتيح للنمو الاقتصادى أن ينطلق من عقالة ليحقق الآمال المنشودة من التكتل لأن المشكلة هنا ليست فى تحرير التجارة بقدر ما هى مشكلة خلق التجارة . وعلى هذا فان تحرير التجارة وانتقال عوامل الانتاج يجب أن ينظر اليها على أساس أنها وسائل لا غايات فى حد ذاتها لتسهيل اقامة مشروعات انتاجية تخدم عملية التنمية .

وحقيقة الأمر أن الحكم على مدى نجاح أى تكتل اقتصادى اقليمى يتحدد بقدرته على الآتى :

- التأثير على الأوزان النسبية للقطاعات فى الناتج على المستوى القومى والقطرى .
- أثر التكتل الاقليمى وشبه الاقليمى على تطوير قوى الانتاج وتوسيع السوق ورفع الانتاجية .

وكما أشرنا سالفا ما زالت الجهود التنموية فى الوطن العربى تتعثر وتواجه العديد من المعوقات رغم وجود الثروات الهائلة بعد ظهور النفط ويمكن أن يفسر ذلك بضيق السوق الاقليمى الذى تجرى فيه حدود ه التنمية وهنا كان أمام الدول العربية أن تنتهج الاستراتيجية الحديثة التى قدمها الفكر الاقتصادى وهى التكتل الاقتصادى وأمامها تجارب

دول سبقتها فى هذا المضمار وأبرزها وأكثرها نجاحا السوق الاوروبية المشتركة • فيتيح التكتل الاقتصادى للدول العربية كسر حالة الجمود والركود التى تعانيها من حيث أن التكتل يتيح لها اتساع حجم السوق وزيادة المنافسة وارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية وقوة المساومة واتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار وزيادة فرص التوظف •

وبتتبع خطوات التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى داخل المنطقة العربية نجد أن الاطار المؤسسى والتنظيمى لاحكام السوق يجعلها أقرب الى منطقة التجارة الحرة منها الى السوق المشتركة فلم تتناول حتى الاتفاقية الأخيرة ١٩٨٢ الأمور المتعلقة بظاهرة التنافس فى الانتاج السلعى فيما بين الاعضاء وما يترتب عليه من اعادة توزيع عناصر الانتاج فضلا عن تنظيم التعامل مع العالم الخارجى بالنسبة للسلع المتماثلة المنتجة فى أكثر من دولة من دول السوق فضلا عن أن عدم انضمام الدول البترولية الى السوق حرمها من سوق واسعة وكذلك ظل تجمع المغرب العربى بعيدا عن السوق • فضلا عن عدم تعرض الاتفاقية للعقبة الهيكلية المتعلقة بضعف الهياكل الانتاجية العربية باعتبارها من معوقات التنمية الاقتصادية العربية •

وباستعراض التبادل التجارى بين الدول أعضاء السوق المشتركة يتضح لنا أن التجارة الاقليمية لم تنمو بنفس معدل نمو التجارة الخارجية للدول الأعضاء ومساهمتها منخفضة فى اجمالى النواتج المحلية مما يعنى أن تأثير قيام السوق لم يكن بالقدر الذى يتفق والأهداف الطموحة من السوق بفعل العديد من العوامل نذكر منها :

أ ـ ان قرار السوق تعرض لوسائل تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء من منظور التخفيف من قيود التجارة وكان لا بد وأن يسبقه تنسيق الانتاج والاستثمار حتى يمكن خلق المجالات التى يتم فيها التبادل ثم يأتى تيسير سبل التجارة بعد ذلك وخاصة فى ظل ظروف تشابه هياكل الانتاج فى الدول الاطراف • وهنا نذكر أن القطاع الزراعى رغم تمتع منتجاته بتحرير كبير فى تحركاته الا أنه لم يسهم فى تنشيط التجارة الاقليمية بفعل عدم نموه بالقدر المناسب هذا بالاضافة الى أن تجارب التجمعات شبه الاقليمية

داخل الوطن العربى مثل أعضاء مجلس التعاون الخليجى هى الأخرى قد أظهرت ضعفا فى علاقاتها ببعضها البعض داخل اطار المجلس ومع الدول العربية الأخرى وأن نمط التجارة قد اعتمد أساسا على النفط واعادة التصدير للسلع .

وعلى ضوء ما سبق فان قيام السوق العربية المشتركة أوجد التكتل الاقليمى الذى نشأ فى اطار مؤسسى وتنظيمى على مستوى المنطقة العربية ولم يسهم فى رفع معدل النمو الاقتصادى الا بقدر ضئيل وهذه النتيجة وان اعتمدت على التحليل الوصفى الا أنها تتفق مع نتائج التحليل الكمى لاحدى الدراسات التى اهتمت بقياس هذا الأثر (١) .

ب ـ تتضح مدى أهمية دراسة تأثير الهيكل الانتاجى للأعضاء بفعل قيام التكتل فى أنه فى المراحل المتقدمة من التكتل التى تزال فيها القيود الجمركية فيما بين الأعضاء تواجه بعض المنتجات بمنافسة لا مثيل لها سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية . وفى ظل ارتفاع هياكل التكاليف فى القطاعين ومع قوانين تزايد الغلة للقطاع الصناعى وتناقص الغلة للقطاع الزراعى لا يؤدى اتساع السوق ونطاق الانتاج الى تخفيض التكاليف على الأقل بالنسبة للقطاع الزراعى ولذا من الملائم أن توضع نصوص تتعلق بالعرض وأسعار المنتج .

حـ ـ ان اتفاقية التجارة والترانزيت العربية بتركيزها على المحور التجارى قد حققت بالفعل سوقا مشتركة فى مجال المنتجات الزراعية الا أن الدول العربية قد أهملت القطاع الزراعى مما أدى الى تضاؤل قدرته على انتاج فائض التجارة العربية وما زال هذا

---

(١) شوقيى لاظ ـ دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية على معدلات النمو الاقتصادى بها مع الاشارة بصفة خاصة الى السوق العربية المشتركة ، ١٩٧٩ .

القطاع حتى اليوم يغطى جانبا مهما من جوانب التجارة القائمة بين الاقطار العربية نظرا لوجود تكامل طبيعى أو مناخى فى الزراعة فالخضروات والفواكه واللحوم من أهم البضائع المتداولة فى التجارة العربية ولو واكبها توسع فى انتاج الحبوب ، الالبان ، اللحوم لواكب ذلك تجارة موسعة . ورأينا أن الدول العربية تتجه الى العالم الخارجى أكثر فأكثر لتحصل على حاجاتها من القمح ، الالبان ، اللحوم الدواجن وحتى بالنسبة للقطاع الصناعى فان الصناعات التى انشئت فى تلك الفترة قامت كلها تقريبا على مبدأ استبدال الواردات ووجهته الى السوق المحلية ولم تستطع أية دولة عربية أن تقيم تخصصا فى صناعات معينة بحيث تنتج فوائض للتصدير حتى الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس (باستثناء مصر) .

د — لا يوجد فى الاتفاقيات أى التزام على الاطلاق ولا أى حظر واضح ومحدد بين خطوط التعاون النقدى والتعاون فى تسوية المدفوعات وهذا قد يثير قضية أثر استقرار وتثبيت سعر الصرف بين العملات العربية على حركة التجارة فيما بينها وهل فى ظل التعدد والتباين فى ارتباط العملات العربية بالعملات الأجنبية تحقيق تنسيق أو ارتباط فيما بينها ؟

فالأمر يتطلب اعادة النظر فى مؤسسات تمويل التجارة العربية والجمع بين اطار التسوية للمدفوعات وتطوير التجارة كما ونوعا وربطها بتخطيط الانتاج . وواضح أن أموال هذا النشاط ينبغى أن تكون من طبيعة خاصة وشاملة بقدر ملائم من عناصر المنح والتسهيلات التى ترافق مساعدات التنمية ذات الخلفية القومية .

هـ — ان من نتائج التحرير أو الانفتاح فى السياسة الاقتصادية بالبلدان العربية خلال الحقبة النفطية — والتى تمثلت فى التخفيف أو التيسير من أنماط الرقابة على الصرف على صعيد البلدان غير المصدرة للنفط ذات التوجه للقطاع الخاص وفى اتباع سياسات

سعر صرف أكثر واقعية مع زيادة شاملة فى مدى استجابة الهيكل الاقتصادى للحوافز السعرية والمثال مصر — التقليل من بعض أوجه الاختلاف بين نظم التجارة والصرف الى جانب اعتباره حافزا لزيادة التفاعل الاقتصادى بين البلدان العربية الا أنه لم يفض الى زيادة نسبة التبادل التجارى بين الاقطار العربية وهذا يؤكد أن التكامل يعنى تغيير هيكلى فى اقتصاديات هذه البلدان وهو مما يتطلب تنسيق السياسات وهو أمر لم يتحقق حتى الآن ويدل على عدم انفتاح النظم الاقتصادية على بعضها البعض وليس أدل على ذلك من تفاوت نظم للتجارة الخارجية فيما بينها فبعضها حر لحد كبير (دول الخليج النفطية) والبعض الآخر يخضع لسيطرة الدولة سيطرة شبه كاملة وبينما يخضع الصرف الاجنبى فى كثير منها الى رقابة سلطات النقد خضوعا تاما يوجد على الجانب الآخر حرية فى الصرف الأجنبى وتدعم بعضها صادراتها وتخضع وارداتها لسياسة التراخيص وتفرض معظمها حماية وتنظم مدفوعاتها على أساس ثنائى ويوجد فى بعضها ميزانيات للنقد الأجنبى وهكذا لم تعمل السوق العربية على الحد من التفاوت بين هذه النظم وبقيت سياسات التجارة الخارجية قطرية ٠

أيضا فان اقتصاديات المنطقة العربية قد أظهرت تبعية شديدة للتكتلات الدولية ومن أهمها تكتل الدول الصناعية متضمنة المجموعة الاقتصادية الاوربية ، الولايات المتحدة واليابان بحيث جاوزت حصة هذا التكتل ٦٠٪ من اجمالى تجارتها الخارجية وهو ما يعنى أن نمط التنمية الاقتصادية فى الاقتصاديات العربية قد صاغه الى حد كبير العلاقات مع هذه التكتلات الصناعية وان استمرارية نفس النمط من العلاقات بحدتها وحجمها لن يعنى الا مزيد من الوقوع فى التبعية والتخلف ٠ ورأينا أيضا أن علاقات التجارة الهامشية للمنطقة العربية مع أهم ثانى تكتل اقتصادى فى العالم الكوميكون أخذت نفس النمط التقليدى للعلاقات بين الشمال والجنوب من حيث التركيز السلعى وهو يعنى أيضا أن محاولة الاعتماد على تعزيز وتقوية أواصر العلاقات مع هذا التكتل لن يساهم كثيرا فى تحسين صورة أو وضع التنمية الاقتصادية فى المنطقة فعوامل القوة تكمن داخل المنطقة وليس خارجها ٠

(٤) دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية

ان موضوع النفط كما تشير التحليلات السابقة يدور حول مسائل هيكلية أساسية فى اقتصادنا العربى من حيث أنه أدى الى تنمية المجالات التى لا تشكل مصدرا لتغذية مرتدة الى الاقتصاد العربى كالاستيراد (فى جزء منه) وتدنى الانتاجية • ولقد كما نقيم خطأ أن الاقتصاديات المنافسة لا تشكل أساسا للتكامل حيث أن شروط التكامل أن تكون الاقتصاديات متكاملة وهذا غير صحيح لان التجربة التاريخية تعلمنا أن الدول الصناعية هى اقتصاديات متنافسة نمت نفسها واعتمدت على أسواقها ويوجد فى الأدب الاقتصادى العالمى ما يشير الى انه بين الاقتصاديات المتنافسة فروق بين تطور قوى الانتاج والتدريب والعمالة بنحو يسمح بالاستفادة من هذه الفروق دون اعاقة التكامل ونتائج التحليلات السابقة تجعلنا لا نفقد الأمل فى جدوى التكتل الاقتصادى العربى • ومما يزيد من اتساع نظرتنا التفاؤلية تجاه التكتل الاقتصادى العربى هو أنه فى مجال البترول العربى تمكنت الدول العربية البترولية من أن تتكتل فيما بينها فى صورة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك وما حققته من نجاح متمثل فى انتقال قرار التسعير من قبل الدول المستهلكة الى الدول المنتجة فى خلال فترة السبعينات • الا أنه يمكن اعتبار فترة الثمانينات سيادة المستهلك مرة أخرى •

ان التنمية الاقتصادية فى كثير من الدول العربية قد بلغت مرحلة تستلزم لاستمراريتها وجود سوق واسعة لكل من عناصر الانتاج والسلع الاولية والوسيطة والنهائية تفوق أى سوق محلية لأى دولة عربية منفردة وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول العربية التى شارفت على مزيد من التوسع الصناعى والانتقال من الانتاج للسلع الاستهلاكية والخفيفة الى انتاج السلع الوسيطة ومن بعدها السلع الانتاجية باعتبار أن الصناعات الوسيطة والانتاجية لا يمكن بحكم طبيعتها أن تعمل فى سوق ضيقة ومن هنا يبرز الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية

والتكتل الاقتصادى والذى لا بد وأن يزداد عمقا بتقدم خطى التنمية • وعلى ذلك فانه ينبغى أن يقوم التكتل الاقتصادى العربى بصفة عامة على أساس الربط بين سوق عوامل الانتاج خاصة العمل ورأس المال والسوق السلعية ومن جهة أخرى أى أن ينشأ من خلال التكتل العربى اطار يتيح التكامل بين هاتين السوقين •

وفيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة فتمثل اطارا ملائما للتكتل من ناحية كونها تهيىء الجو المناسب لدفع معدل النمو الاقتصادى من خلال اشتراك عدد من الدول فى اقامة مشروع معين بغرض انتاج سلعة أو أداء خدمة متجاوزا العقبات أم التكتل بشكله الشمولى من حيث اختلاف النظم الاقتصادية ودرجات النمو الاقتصادية • وبصفة عامة فان المشروعات المشتركة يمكن أن تكون من وسائل تحقيق التكامل الاقتصادى القطاعى حيث أن التكامل القطاعى يمكن اعتباره خطوة مرحلية نحو التكامل الاقتصادى العام وتستطيع المشروعات العربية المشتركة أن تخلق روابط اقتصادية بين الاقطار العربية بخلق الامكانات لانتقال رؤوس الاموال والعمل بين الأقطار العربية كذلك تسمح بانتقال مدخلات الانتاج ومخرجاته فى أسواق البلدان العربية • هذا بالاضافة الى أن المشروعات المشتركة بتوسيعها نطاق السلع المنتجة تزيد من أحجام النواتج القطرية والقومية بحيث تخلق الأساس المادى لتحقيق تبادل تجارى فعال بين الاقطار العربية •

فيما يتعلق بطبيعة الدور الاقليمى الذى ساهمت به افرازات التوجه الانمائى الجزئى بالنسبة للتنمية القومية فلا بد من الاحتكام الى مجموعة من المعايير :

- مدى استغلالها للموارد العربية استغلالا أمثل •
- مدى مساهمتها فى زيادة الانتاج لفروع النشاط الاقتصادى العربى
- مدى مساهمتها فى تدريب القوى العاملة العربية •
- مدى مساهمتها فى استخدام وتوطن التكنولوجيا

- مدى مساهمتها فى تحقيق التشابك القطاعى للاقتصاد العربى .
- مدى مساهمتها فى الاستقلال الاقتصادى العربى
- مدى مساهمتها فى زيادة حجم المبادلات التجارية بين الاقطار العربية [1] .

وتوضح الاجابة على الاسئلة السابقة حدود تأثير المشروعات المشتركة على التنمية الاقتصادية العربية ضمن محتواها الاقليمى .

وتعترف الادبيات المتعلقة بعملية التقويم بالآتى :

١ — قلة توفر البيانات والمعلومات الضرورية لقياس آثار هذه المشروعات وما يتوفر عنها ليس أكثر من تقارير ذات طبيعة عامة ولا تغطى تفصيلات تحليلية حول نشاطات هذه المشروعات ونتائج أعمالها .

٢ — بالرغم من حداثة تجربة المشروعات المشتركة ومحدوديتها الا أن احدى [2] الدراسات قد لخصت الآثار العامة لهذه المشروعات فى الآتى :

أ — اتاحت انسياب رؤوس الاموال وانتقال القوى العاملة والخبرات الفنية بين الأقطار العربية .

ب — وفرت جميع عناصر الانتاج ومستلزماته لاقامة مشروعات لا تستطيع بعض الاقطار العربية بمفردها القيام بها .

حـ — ضمنت تحقيق المصالح المشتركة للاقطار العربية المساهمة من خلال هذه الصيغ الجديدة فى العمل العربى المشترك واتخذت الخطوات الايجابية

---

(١) فؤاد حمدى بسيسو : تقويم لمنهاج التخطيط القومى للتعاون الانمائى الجزئى فى الوطن العربى ، النفط والتعاون العربى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٥ ، ص ٨٥ — ٨٧ .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، حمدى بسيسو ، ص ٨٧ .

والقانونية لتوفير ضمان استثمار رؤوس الأموال وانتقالها وتسوية منازعات الاستثمار وتجنب الازدواج

د ـ مساهمتها فى زيادة الانتاج والدخل ومساعدتها فى تعديل التنمية الهيكلية وتحقيق وفورات مالية .

هـ ـ بالرغم مما تقدم فان فعالية التجربة التطبيقية مرتبطة باعتبارات المدى الطويل وتواجه منهاج التوجه التنموى الجزئى فى التطبيق مجموعة من المعوقات تتمثل مثلا فى فقدان التنسيق الفعال بين المشروعات القومية وفيما بين هذه المشروعات والمشروعات الوطنية .

٣ ـ ان الصفة الغالبة على المشروعات المشتركة هى صغر حجم رأسمالها . وان اعداد المشاريع المشتركة واقرارها يتم بصورة مستقلة عن بعضها وهذه الحاجة لها ضمن برامج معينة تأخذ أشكال الارتباط اللازم بين المشروعات وتكاملها الافقى والرأسى وترابطها مع المشروعات القائمة فى البلدين .

٤ ـ انه بالرغم الكثرة العددية للمشروعات عامة وارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة فيها الا أنها ما زالت تمثل جانبا ضئيلا من النشاط الاقتصادى العربى لا يصل الى ما يوازى ٥٪ منه وان توزيعها يأتى على حساب القطاع السلعى ويميل أكثر الى النشاط التمويلى . كذلك فان التوجه نحو المشروعات الصناعية ضعيف وما يخص القطاعات السلعية وبخاصة القطاع الصناعى لا يتعدى ١٪ من مجموع هذه الاستثمارات حيث أنها تتجه عامة للربحية وفى خدمة مستلزمات قطاعات الخدمات أساسا وتمثل فى كثير من الاحيان امتداد أو فروع لصناعات غير عربية [1] .

---

(١) د . محمد عجلان ، المشروعات المشتركة والمدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى فى ملخص بحوث ومناقشات الندوة المشتركة عن المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى بين معهدى التخطيط القومى بالقاهرة وبغداد ، القاهرة ١٢ـ١٤ أبريل ١٩٨٨ ، ص ص ١٥٦ ـ ١٥٨ ، وتعقيب د . شنودة سمعان ، ص ٢٠٢ من نفس الندوة .

٥ ـ معالجة رأس مال المشروع المشترك فى اطار الاقتصاد للبلد المضيف بمعنى يعالج كنقد أجنبى مقترضا سوف يؤدى الى زيادة فى الناتج والدخل القومى وهذا يتطلب تحليل آثاره على ميزان المدفوعات وعلى احلال الواردات وزيادة الصادرات حيث يمكن القول بأن المشروع المشترك سوف يكون تأثيره على الناتج موجبا ما لم تنشأ آثار معاكسة هناك نظرا لتدخل الحكومة فى سياسات التسعير أو لعوامل خارجية تزيد من تشوهات الاقتصاد بدلا من تصحيح الاختلالات الهيكلية .

٦ ـ ان الاحصاءات المتاحة من واقع الدليل العربى الموحد للمشروعات المشتركة تكشف عن ضعف مساهمتها فى نشاط الزراعة حيث لا يوجد سوى الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ومقرها دمشق ويتفرع منها عدد من المشروعات فى العراق ، سوريا ، السودان والامارات وكذلك الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى فى الخرطوم والتى تغذى عدد من المشروعات فى السودان وشركة الخليج للتنمية الزراعية (الشارقة) والشركة العربية المصرية السودانية للدواجن . وتكشف احدى الدراسات أن الدليل العربى الموحد للمشروعات العربية المشتركة يوضح قيام بعض الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتى يزيد عددها عن مائة مشروع فى مجال التعدين والبتروكيماويات والاسمنت والسكر والصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية (١) .

ومن هنا يتضح لنا محدودية دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية العربية حتى الآن والمطلوب مزيد من تكثيف الجهود لزيادة حجم هذا الدور .

---

(١) تعقيب د . سمير مصطفى ... الندوة المدخل التخطيطى للتكامل ص ١٧٣ ـ ١٧٤ .

(٥) العلاقات الاقتصادية المالية الخارجية والتنمية الاقتصادية

تعرضنا فى الأجزاء السابقة من الدراسة لآثار التكتلات الاقليمية العربية والدولية على التنمية الاقتصادية العربية من منظور علاقات التجارة الخارجية ونستعرض الآن بعض الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه التكتلات على التنمية الاقتصادية من خلال تحليلنا لحركة رأس المال والتدفقات من الموارد المالية من داخل المنطقة من بلدان الفائض النفطية الى بلدان العجز العربية (سواء المنتجة للنفط بشكل غير رئيسى (وغير المنتجة له) أو من خارج من المنطقة من التكتلات الدولية الصناعية ـ لجنة مساعدات التطور DAC ، والكوميكون .

وحقيقة الأمر أن التحليل يركز فى الأساس على العون الانمائى العربى وتقييم آثار التكتل الاقليمى العربى يستلزم توافر معلومات عن رؤوس الأموال المسجلة بميزان المدفوعات للاقطار ، قروض الصناديق العربية للتنمية بشكلها الاجمالى ، السياحة العربية ، ... العمالة والتحويلات الخاصة ، التحويلات الحكومية وحيث يصعب الحصول على بيانات متوافرة بشكل تفصيلى عن السياحة العربية فانها قد اسقطت من التحليل . أما تركيزنا على العلاقات الاقتصادية المالية مع التكتلات الدولية فتنصب على علاقات المعونة والمساعدة بشكل اجمالى سريع .

موازين المدفوعات والتحويلات

تظهر بيانات جدول (٧) موازين السلع والخدمات وموازين المدفوعات للدول العربية النفطية (أعضاء أوابك) وغير النفطية وقيمة التحويلات الحكومية للدول النفطية وقيمة التحويلات الخاصة للدول العربية الأخرى .

من الواضح أن التدفقات المالية (التحويلات الحكومية(*) فى موازين المدفوعات) أمكنها تغطية جزءا معقولا من العجز فى الموازين الجارية للبلدان غير النفطية الا أن هناك

(*) هذا تحت افتراض ان معظم هذه التحويلات الحكومية توجه لدول نامية عربية .

جدول (٧)

ارقام موازين المدفوعات والسلع والخدمات والتحويلات الخاصة والحكومية الصافية للاقطار العربية ، ونسب التحويلات الحكومية الى اجمالى عجوزات البلاد غير النفطيـــة ونسب التحويلات الخاصة للاعوام ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٦

ملايين الدولارات

		البحرين	السعودية	عمان	الكويت	الجزائر	العراق	ليبيا	الصومال	موريتانيا
ميزان السلع والخدمات	1975	24.4	18066.6	59.5	7412.6	2036.1	2969.8	815.9	-102.2	-121.8
	1981	552.6	52117.8	1674.4	15438.7	- 224.0	-	-2317.1	-264.0	-246.1
	1984	426.1	- 9521.3	926.6	7752.2	- 105.5	-	202.9	-489.0	-197.2
	1986	588.6	- 2624.4	- 117.4	7425.0	-2439.0	-	-	-484.1	-277.1
ميزان المدفوعات	1975	-203.1	17511.7	- 148.1	6724.0	-1681.6	2971.0	556.1	-100.3	-144.5
	1981	235.1	46829.1	1215.7	14750.1	80.2	-	-3887.7	-210.5	-264.1
	1984	80.4	-14805.2	107.6	6789.7	80.0	-	-1443.2	-326.0	-217.6
	1986	- 85.4	- 7428.5	- 967.9	6341.0	-2230.2	-	-	-306.7	-300.6
الخاصة الصافية قيمة التحويلات	1975	-227.5	- 554.9	- 207.6	- 275.6	354.5	1.2	- 259.8	-	-
	1981	-317.5	- 5348.7	- 458.7	- 688.6	304.2	-	-1570.6		-
	1984	-345.7	- 5283.9	- 819.0	- 962.5	185.5	-	-1240.3		
	1986	-674.0	- 4804.1	- 850.5	- 1084.0	208.8				
الحكومية الصافية قيمة التحويلات	1975	-	- 3127.6	207.6	- 792.8	19.4	-265.9	- 163.9		
	1981	181.2	- 5700.1	145.0	- 971.6	4.7	-	- 75.5		
	1984	124.4	- 3598.8	211.2	- 415.1	- 5.1	-	- 81.0		
	1986	120.7	- 2959.9	- 26.4	- 181.8					
(الدول الغير نفطية) مجموع موازين السلع والخدمات	1975		- 6512.0							
	1981		-17125.0							
	1984		-16834.8							
	1986		-11698.1							
مجموع المتحصلات الحكومية	1975		4083.3							
	1981		6747.2							
	1984		4094.9							
	1986		3141.7							

تابع جدول (٧)

		مصر	الاردن	السودان	سوريا	تونس	المغرب	اليمن الشمالية	اليمن الجنوبية	الجزائر
ميزان السلع والخدمات	1975	-2838.7	- 536.6	-473.5	- 613.1	- 343.6	-1044.2	- 285.0	-153.3	
	1981	-4367.6	-2220.1	-991.9	-2675.5	- 752.3	-2930.2	-2062.4	-615.1	
	1984	-6060.8	-1978.5	-271.5	-2381.1	-1116.2	-1928.1	-1531.1	-881.6	
	1986	-4384.2	-1977.2	-352.3	-	-1018.3	-1765.6	-1096.2	-543.1	
ميزان المدفوعات	1975	-2383.4	-764.6	-475.0	- 560.9	- 212.5	-562.2	13.5	- 94.5	
	1981	-2137.8	-1297.9	-672.9	-2094.2	- 417.4	-1942.1	- 993.6	-210.6	
	1984	-2079.7	- 952.0	4.5	-2054.1	- 812.8	-1081.4	- 446.0	-382.2	
	1986	-1868.9	- 990.6	-262.3	-	- 664.0	- 371.9	- 326.8	-261.4	
قيمة المتحصلات الخاصة	1975	455.3	192.0	1.5	52.2	131.1	482.0	271.5	58.8	
	1981	2229.8	922.2	319.0	581.3	334.9	988.1	1068.8	404.5	
	1984	3981.1	1026.5	275.7	327.0	303.4	846.7	1086.1	499.4	
	1986	2515.3	986.6	90.0		354.0	1393.7	769.4	281.7	
نسبة التحويلات الخاصة الى ميزان السلع والخدمات	1975	16.0	32.1	0.3	0.5	38.2	46.2	105.0	260.7	17.4
	1981	51.1	41.5	32.2	21.7	44.5	33.7	193.0	152.1	135.8
	1984	65.7	51.9		13.7	27.2	43.9	141.1	176.5	175.8
	1986	57.4	49.9	25.6	-	34.8	78.9	142.5	192.8	8.6
مجموع موازين السلع والخدمات (السعودية، الكويت، ليبيا)	1975		26295.1							
	1981		69873.6							
	1984		- 1972.0							
	1986		-10049.4							

نسب التحويلات الحكومية / مجموع موازين السلع والخدمات	
1975	0.63
1981	0.39
1984	0.24
1986	0.27

مصدر البيانات : موازين المدفوعات والتحويلات الخاصة والحكومية الصافية مرجع سبق ذكـــــــره

UNCTAD, Table 5.1.

اتجاها تنازليا فى نسبة التغطية لهذه العجوزات (من ٦٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٧٪ عام ١٩٨٦) . وهنا يجىء دور صندوق النقد العربى كم قدم من العون المالى لمواجهة حالات العجز . حيث تظهر احدى [1] الدراسات استنادا الى بيانات عن أرقام القروض التى منحها الصندوق حتى ١٩٧٧ طبيعة الدور المحدود الذى لا يزال صندوق النقد العربى يلعبه فى مجال اختصاصه وقد يعود ذلك الى حداثة نشأته وضآلة رأسماله المدفوع بالاضافة الى عوامل أخرى خارجية وبطبيعة الحال يؤلف المصدران السابقان من التحويلات الحكومية وصندوق النقد العربى مصادر تمويل قصير أو متوسط الأجل لمواجهة التقلبات والعجز فى موازين المدفوعات للدول غير النفطية فماذا عن حركة الموارد المالية لمواجهة المتطلبات المالية الكبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الغير نفطية ؟

وقبل الدخول فى تفصيلات تلك العلاقة لأهميتها التنموية يهمنا تسجيل وتوثيق مساهمة التحويلات الخاصة المرتبطة بالعمالة فى الدول العربية . ولقد اتفقت أغلبية الدراسات على أن حركة القوة العاملة من الدول العربية غير النفطية الى الدول العربية النفطية قد اتسمت بالعفوية وعدم التخطيط وان التغير فى حجم العمالة لا يرتبط بشكل مباشر وقوى بالعائدات النفطية أو الانفاق الحكومى رغم كونهما المتغيرات المالية الأساسية فى الاقتصاديات النفطية والانفاق العام وان كان أحد محركات النشاط الاقتصادى فيهما الا أنه يؤثر على العمالة فقط خلال آليات اقتصادية واجتماعية معقدة تقلل من وتبطىء من وصول آثار تغيرات الانفاق العام ويعود ذلك الى نمط الاستثمار المتجه نحو كثافة أعلى لرأس المال مع تشغيل كثيف العمالة فى قطاع الخدمات . وتظهر أرقام التحويلات الخاصة ونسبها الى عجوزات موازين السلع والخدمات للدول المصدرة الرئيسية للعمالة للاقطار النفطية وهى مصر والاردن والسودان وسوريا وشطرى اليمن انها ساهمت بدرجة

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربى ، التكامل النقدى العربى (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) ١٩٨١ ، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣ .

كبيرة فى تحسين أوضاع موازين المدفوعات للدول المصدرة للعمل حيث أظهرت تغطيه حوالى ٥٠٪ من عجوزات موازين السلع بالنسبة لكل من مصر والاردن وأكثر من ١٠٠٪ تغطيه لكل من شطرى اليمن . من الناحية الاخرى فان دول المغرب العربى تونس والمغرب والجزائر قد استفادت أيضا من تصدير عمالتها لدول أوربا الغربية الصناعية . وبالرغم من عدم توافر معلومات كافية للمنطقة العربية حول الآثار غير المباشرة لهذه التحويلات على التنمية الاقتصادية — زيادة الاستهلاك ، الاستيراد ، التضخم — الا أن الآثار المباشرة لهذه التحويلات على تخفيف عجز موازين المدفوعات للاقطار العربية المصدرة للعمالة واضحة .

التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ومصادر تمويلها

رأينا سلفا فى الأجزاء السابقة من الدراسة كيف أنه بالرغم مما تحقق للاقتصاد العربى من انجازات وما بذل من جهود واستثمارات (أى كان مستواها) يهدف تغيير هيكله الانتاجى فقد عانى من عدد من المشكلات المهمة كان أبرزها تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى استهلاك الغذاء وتزايد حجم الفجوة الغذائية واختيار أقطار عربية فرادى أنماطا تصنيعية تصديرية فى غياب تنسيق مسبق واغفال عامل التشابك بين الأنشطة الصناعية المتعددة والآثار على القطاعات الاقتصادية الأخرى فضلا عن محدودية تراكم الخبرات التقنية وبعض الاختناقات فى البنى الأساسية ولعل أخطر مظاهر هذه التبعية هو اتساع الفجوة التقنية والاعتماد المتزايد الكلى على العالم المتقدم والوقوع فريسة الشركات متعددة الجنسيات والاكتفاء باستيراد التجهيزات والمعدات دون النقل الحقيقى للتكنولوجيا (وهى نقاط لم تتعرض لها الدراسة عمدا لصعوبة الحصول على معلومات واحصائيات كافية عن الفجوة التقنية ودور الشركات متعددة الجنسيات) .

أما فى ميدان التكامل والعمل العربى المشترك فيلاحظ أن أبرز مظاهره انشاء مجموعة من المشروعات المشتركة يسود الجانب التمويلى غالبيتها على المستوى الجماعى

(متعدد الاطراف أو الثنائى) وان زيادة تدفق القوة العاملة العربية للاسهام فى عملية التنمية ظلت عضوية غير مخططة أما حركة رأس المال داخل المنطقة العربية فسنرى اذا كان قد تم ربطها بالجانب التنموى والتكاملى سواء تركزت فى الجانب الرسمى أو غير الرسمى فى شكل قروض أو فى شكل استثمارات مباشرة ٠

ان التتبع لأرقام جدول (٧) يستطيع أن يتبين ضخامة حجم عجوزات موازين السلع والخدمات للدول غير النفطية بحيث تتجاوز فى بعض السنوات ١٧ مليون فى الوقت الذى قدرت فيه الاستثمارات العربية فى أسواق النقد والمال العالمية بنحو ٢٠٦٨ بليون دولار عام ١٩٧٩ (١) (وهذا يعنى أن الاقطار العربية قد بقيت فى تبعية اقتصادية شديدة يستوى فى ذلك الأقطار النفطية وغير النفطية ٠ ولتبين لنا مقدار الغبن الذى تعانى منه المنطقة العربية فى الاستفادة من مواردها العربية ذاتها ولتبين لنا لذلك أن الاقطار العربية تقترض الاموال العربية بواسطة أسواق مالية أجنبية بدلا من تدويرها مباشرة داخل المنطقة من قبل مؤسسات مالية عربية وسيطة ولعل من أهم أسباب ذلك ضعف الأسواق العربية المالية وتفككها وعدم التنسيق بينها وغياب الكثير من مؤسساتها وأدواتها وهياكلها الأساسية بالاضافة الى السياسات الحكومية العربية المتناقضة على الرغم من الجهود التى تبذل لها بعض المؤسسات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية ٠ وان النتيجة التى نصل اليها ان حركة الموارد المالية من أقطار الفائض الى أقطار العجز العربية لا تزال محدودة بدرجة كبيرة بالرغم من ضخامة الفوائض والعجوزات ذاتها وان المستفيد الاكبر من ايرادات النفط هى الاسواق الغربية فى أوربا وأمريكا واليابان وقد تدفقت هذه الأموال عبر المؤسسات المحلية أو القومية أو الاقليمية ٠

---

(١) مرجع سبق ذكره ٠٠ صندوق النقد ، مشاكل ، أسباب ٠٠ ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ٠

ويوضح جدول (٨) أن العون العربى الميسر (الاجمالى) يتجاوز ١١٪ من الاستثمارات العربية الكلية خلال عام ١٩٨٣ فقط وذلك مقارنة بـ ٣ر٣٪ خلال ٧٤ـ١٩٨٠ وهذا يعنى أن العون العربى لم يغطى الا جزءا يسيرا من متطلبات التنمية فى البلدان العربية غير النفطية على اختلافها وذلك على الرغم مما قدر من الاقطار العربية النفطية مباشرة أو بشكل غير مباشر الى هذه البلدان من منح وقروض واعانات بشروط ميسرة وقد يفسر ذلك جزئيا بتدخل صندوق النقد الدولى فى تحديد كمية ونوع التدفقات الغير مقيدة (منح ـ قروض نقدية ـ ودائع) أما القروض المقيدة ـ قروض المشروعات ـ فيعتقد أن مختلف الصناديق العربية كانت تقدم هذه القروض فى اطار اتفاقات التمويل المشارك بقيادة البنك الدولى ٠

موقع العون العربى الانمائى فى اجمالى التدفقات المالية الخارجية (صافى)

باستثناء الدول النفطية الرئيسية

يلاحظ أنه بالنسبة للعون العربى بالرغم من ضآلة دوره فى التنمية الاقتصادية للاقطار العربية كما أوضحنا آنفا الا أن نسبة العون الانمائى العربى للناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المانحة يزيد كثيرا عن نسبة ما تقدمه دول لجنة مساعدات التنمية والتى بلغ المعدل السنوى المتوسط لها حوالى 0.36 [1] فقط ٠ وذلك بالرغم من استمرار تأثر اقتصاديات الدول المانحة للمعونات الانمائية بانعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على حجم عوائدها النفطية فلا زالت هذه النسبة تزيد عن ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى مقارنة بـ ٣ر٣٪ عام ١٩٨٠ وذلك مقارنة بدول أوربا الشرقية التى تصل نسبتها الى ١٧ر٪ ودول الأوبك ١ر١٪ [2] وعلى مستوى الدول تسجل كل من الكويت والسعودية أعلى نسبة للعون الانمائى وتتميز المعونات العربية عن المعونات التى تقدمها المصادر

(١) يتعين تحقيق هدف ٧ر٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ٠

(٢) مرجع سبق ذكره ٠٠ التقرير العربى ١٩٨٥ ،ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ٠

جدول (٨)

الاستثمارات القطرية والعون العربي الميسر (اجمالي) للسنوات (٧٤ ـ ١٩٨٠) ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ونسبة العون العربي لاجمالي الاستثمارات

الاقطار / السنوات	مجمل الاستثمارات ٧٤ ـ ١٩٨٠ دولار	القروض التي التزمت بها مؤسسات التنمية ٧٤ ـ ١٩٨٠ دولار	الاستثمار المحلي اسعار جارية ١٩٨٣ دولار	الاستثمار المحلي اسعار جارية ١٩٨٤ دولار
الجزائر	74394.4	314.2	18336.6	19312.4
الاردن	3990.5	509.1	1405.3	1275.8
البحرين	2082.5	163.9	2167.8	2321.8
تونس	11074.7	520.3	2368.9	2394.4
سوريا	16158.4	421.3	4404.5	4552.0
عمان	4667.1	305.8	2133.5	2616.4
مصر	18831.0	729.7	11354.5	11484.5
المغرب	20209.7	531.7	2762.3	2792.1
السودان	10686.5	839.8	992.3	1063.0
الصومال	942.2	285.7	282.8	268.6
موريتانيا	1440.0	449.6	140.0	162.5
اليمن الجنوبي	1147.6	302.5	1088.3	997.3
اليمن الشمالي	4239.4	384.1	449.3	507.2
الاجمالي	169864.0	169864.0	48764.2	50445.7
السنوات				
العون العربي الميسر (اجمالي) دولار	5635.7		5245.0	4450.0
نسبة العون / الاستثمارات	% 3.3		% 10.8	% 8.8

المصدر : بيانات الاستثمارات والقروض للفترة ٧٤ ـ ١٩٨٠ مأخوذة من التقرير العربي الموحد ١٩٨١ جدول رقم (٩) ص 142

أما بيانات الاستثمار المحلي والعون العربي الميسر لباقي السنوات فقد أخذت من الملاحق (4/2) , (6/2) التقرير الاقتصادي الموحد ١٩٨٦.

التجارية أو الثنائية من الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها تمثل قروضا غير مشروطة بمشتروات محددة .

وبالأخذ فى الاعتبار اجمالى التدفقات المالية الخارجية للدول العربية المقترضة جدول (٩) والتى مصدرها التدفقات المالية من كل من دول لجنة مساعدات التطور (الممثلة للتكتل للدول الصناعية) DAC ، الأوبك ، المؤسسات متعددة الاطراف (وهذا يتضمن استبعاد مجموعة الكوميكون) يتضح لنا أن نسبة العون العربى قد وصل الى ذروته عام ١٩٨١ حيث مثل ٨٠٪ من اجمالى التدفقات المالية الخارجية (المشار اليها فى الجدول) وانها حافظت على موقعها فى السنوات الأخرى ٨٣ ، ١٩٨٤ عند المستوى ٥٠٪ .

وهذه التدفقات المالية الخارجية تشمل التدفقات الثنائية والمساعدات المتعددة الاطراف والأولى تشمل مساعدات التطور الرسمية DAC والتدفقات الرسمية الأخرى ، ائتمان التصدير الرسمى والخاص ، تدفقات خاصة ، استثمار مباشر .

وذلك يعكس بطبيعة الحال تزايد اعتماد الدول العربية المقترضة على مؤسسات التنمية العربية ـ الوطنية والاقليمية ـ وصناديق التنمية العربية وذلك يمثل قفزة فى المساعدة العربية للتنمية فى الاقطار العربية حيث أن هذا العون العربى قد اقتصر فقط على ١٥٪ من مجموع الدين القائم فى نهاية السبعينات [١] .

مساعدات تكتل الدول الصناعية

يوضح جدول (٩) ان حصة الدول الصناعية المتقدمة DAC فى التدفقات المالية الخارجية للدول العربية المقترضة قد اتجهت نحو التزايد خلال الثمانينات بحيث تمثل امتدادا لاتجاهات السبعينات من حيث الهيمنة على اجمالى الدين الخارجى للمنطقة

(١) مرجع سبق ذكره .. العربى الموحد ، ١٩٨١ ، ص ١٤٤ .

جدول (٩)

التدفقات المالية الاجمالية (صافي) الخارجية للأقطار العربية المقترضة وبصفة خاصة التدفقات المالية من دول DAC على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ونسبة العون العربي والتدفقات المالية من DAC الى اجمالي التدفقات المالية الخارجية القطرية

	تدفقات دول DAC 1981 مليون دولار				تدفقات دول DAC 1983				تدفقات دول DAC 1984			
	تدفقات ثنائية (١)	متعددة الاطراف (٢)	اجمالي (١) + (٢)	التدفقات المالية الاجمالية صافي	تدفقات ثنائية	متعددة الاطراف	اجمالي (١) + (٢)	التدفقات المالية الاجمالية صافي	تدفقات ثنائية (١)	متعددة الاطراف (٢)	اجمالي (١) + (٢)	التدفقات المالية الاجمالية صافي
الجزائر	146.1	44.6	190.7	1253.5	85.7	59.3	145.0	902.0	146.1	44.6	190.7	902.0
الاردن	111.9	92.0	203.9	1495.1	82.2	49.6	132.8	803.5	63.8	35.1	98.9	810.9
البحرين	1.2	2.5	3.7	171.5	0.5	2.2	2.7	364.8	0.6	1.3	1.9	287.7
تونس	161.6	127.0	288.6	519.3	156.6	99.1	255.7	509.7	140.6	75.6	216.2	374.9
سوريا	63.8	61.5	125.3	1599.9	69.5	67.2	136.7	851.4	15.2	50.1	65.3	943.7
عمان	3.4	5.1	8.5	206.5	4.4	5.3	9.7	262.5	6.5	22.2	28.7	261.8
مصر	1105.0	351.4	1456.4	2407.1	1241.1	393.9	1635.0	3244.7	1650.6	363.9	2014.5	3117.4
المغرب	208.9	143.5	352.4	916.3	189.0	274.5	463.5	711.9	247.4	236.2	483.6	1157.4
السودان	139.8	167.6	307.4	701.6	151.4	131.5	282.9	1116.5	193.1	141.3	334.4	742.7
الصومال	66.7	59.9	126.6	369.6	72.1	69.2	141.3	315.3	68.7	39.7	108.4	421.4
موريتانيا	4.7	31.4	36.1	210.5	6.6	50.7	57.3	218.6	5.3	40.9	46.2	212.7
اليمن الجنوبي	77.4	38.4	115.8	400.0	72.2	51.2	123.4	73.3	82.2	52.7	134.9	319.0
اليمن الشمالي	4.7	31.4	36.1	116.4	6.6	50.7	57.3	- 27.5	5.3	40.9	46.2	93.4
اجمالي التدفقات المالية من DAC	1981 3698.9				1983 3979.0				1984 4178.1			
اجمالي التدفقات الخارجية	10376.9				9346.3				9645.0			
العون العربي الميسر												
نسبة العون العربي اجمالي التدفقات	0.80				0.56				0.46			
نسبة التدفقات المالية من DAC اجمالي التدفقات	0.36				0.43				0.43			

مصادر البيانات : (١) التدفقات الثنائية وتشتمل على مساعدات التطور الرسمية وتدفقات رسمية أخرى وائتمانات تصدير رسمية وخاصة وهي مأخوذة من مرجع سبق ذكره

(٢) المساعدات المتعددة الاطراف الممولة بواسطة دول لجنة مساعدات التطور DAC المرجع سبق Table 5.8 AVNCTAD

(٣) التدفقات المالية الاجمالية الخارجية للأقطار العربية تمثل تدفقات من كل من دولة لجنة مساعدات التطور DAC ، الأوبك والمؤسسات المتعددة الأطراف ... المرجع السابق مباشرة .. (UNCTAD) ، Table 5.5 وهذه التدفقات صافية بمعنى (net disbursed)

جـــدول (أ)

هيكل التدفقات المالية مـــن دول DAC الى الدول العربية المقترضة

السنوات	تدفقات ثنائيـــة		مساعدات متعددة الاطراف ممولة بواسطة دول DAC		اجمالى التدفقات من دول DAC
	مجموع	٪	مجموع	٪	
١٩٨١	2384	64.5	1312.5	35.5	3698.9
١٩٨٣	2569.9	64.6	1409.1	35.4	3979.0
١٩٨٤	1276.0	30.6	2900.1	69.4	4176.1

العربيـــة . وكمـــا يشير الجدول (أ) فان هيكـــــل التدفقـــات يعكـــس دور المؤسسات المتعددة الاطراف والممولة بواسطة دول DAC فمن نسبة ١٤٪ تقريبا من صافى التدفقات الانمائية الخارجية للدول العربية المقترضة خـلال ٧٠ — ١٩٧٩ فانه فى عام ١٩٨٤ تغير هيكل التدفقات فى صالح حصة هذه المؤسسات بحيـث مثل ٧٠٪ من اجمالى التدفقات المالية (صافى) . وواقع الأمر أن التغاضى عن اعتبـار القروض التجارية من المصادر التجارية فى هيكل التدفقات المالية للمنطقة قد يثير الشـك فى حصة مساهمة العون العربى فى اجمالى التدفقات خاصة اذا تبين لنا أنها قد مثلـــت حوالى ٥٠٪ من مجموع الديون المسحوبة للتدفقات المالية الخارجية العربية خلال ٧٠ — ١٩٧٩ (١) .

وكما هو معروف فان العون الانمائى العربى يتميز فى أنه يتسم بشروط مالية وقانونيـة ميسرة مع ارتفاع عنصر المنحة ، عدم تقيد القروض بشروط التوريد (كما ذكرنا سابقا) أو التنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة كما لا يصاحبها تدخل فيما يتعين اتباعه من سياســـات

اقتصادية ومالية واجتماعية فوق ذلك هذا النمط من العون لا يرتبط بعلاقات الاستغلال المباشر أو الغير مباشر .

وبصفة عامة يتأثر دور المعونات بنفس العوامل التى تؤثر على نظيره على المستوى الدولى . حيث أن فعالية المعونة تتحقق بالتركيز على أهداف تنموية معينة تحسين توزيع الدخل ، خلق فرص انتاجية ، تحسين ميزان المدفوعات ، اعادة التشكيل الهيكلى وبناء القدرات الذاتية وهو لا تحققه المعونات المباشرة لدعم الموازين الجارية أو لتلبية الحاجات الاستيرادية (مسكنات قصيرة الأجل) ويحتم ذلك على المتلقين للمعونات اتخاذ تدابير لادارة الموارد الخارجية فى اطار طويل الأجل وفى مشروعات ذات مردود عال مرتبط بخطط وطنية وقومية . ومن هنا تكمن القدرة العربية فى الاستفادة من هذه المعونات عن طريق تطوير استراتيجية استثمارية طويلة الاجل تضمن تكاملا متناسقا بين المقدم من الأموال الميسرة والاستثمارات المباشرة . اضافة الى تكييف السياسات الاقتصادية الكلية المتصلة بالاسعار والضرائب ، التجارة الخارجية ، الانفاق العام .

العلاقات المالية مع الكوميكون

تفيد الكثير من الدراسات على وجود علاقة ارتباط كبيرة بين التجارة والمساعدة مع المجموعة الاشتراكية وان اجمالى مساعدات التطور التى قدمتها هذه المجموعة للبلدان النامية يعكس الاهمية النسبية للعوامل السياسية والاستراتيجية (ونضرب أمثلة بسوريا واليمن) ، وللعوامل الاقتصادية والمتمثلة فى الرغبة فى ضمان الحصول على مصادر عرض رئيسية للمواد الأولية والسلع الغذائية (مصر ـ العراق ـ الجزائر) . كذلك يمكن تمييز ملامح خاصة للعلاقات الاقتصادية لهذه المجموعة مع الدول النامية تتجاوز كثيرا العلاقات الاقتصادية التقليدية بين الغرب والجنوب West - South . فتمثل اتفاقيات التعاون فى الأجل الطويل حجر الزاوية فى التعاون بين الشرق والجنوب وبشكل ثنائى

وذلك لخدمة التعاون الاقتصادى الفنى والعلمى • وقد يمثل ذلك التعاون عنصر استقرار فى العملية التخطيطية للبلدان النامية فى الاجلين المتوسط والطويل • وهذا التعاون يهدف لتقوية قطاعات رئيسية وبالأخص الصناعة الثقيلة والقطاع العام فى الدول النامية كذلك فان برامج التعاون للمجموعة الاشتراكية تتضمن مكون تدريبى ذات مستوى عالى من خبراء وفنيين وقد ظهرت حديثا أشكالا أخرى من التعاون مع عدد متزايد من الدول النامية خلال نظام المشاركة فى الانتاج - اتفاقيات التعاون الفنى • وأيضا تقدم الدول الاشتراكية دعما اقتصاديا خلال انظمة التسعير لكل من السكر ، النيكل ، البترول • ولكن يوجد القليل من المعلومات والتفصيل حول هذه الانظمة وعلى ذلك يصبح صعبا تقييم المكاسب الصافية لانتقال الموارد الصافى فى ظل أنظمة الاسعار للدول المانحة الاشتراكية CMEA Donors وحسب تعريفات لجنة مساعدات التطور فان المنافع السعرية غير متضمنة فى مساعدات التطور الرسمية (تدفقات امتيازية Concessional flows وأخيرا فان برامج المساعدة للمجموعة الاشتراكية تظهر تفضيلا للمساعدة الثنائية حيث تقل كثيرا المساهمات للمؤسسات المتعددة الاطراف • Multilateral Contributions الى ١٠٪ من الالتزامات الكلية للمجموعة الاشتراكية [1] وذلك اذا قارناها بمساهمات DAC •

الاستثمار المباشر والتنمية العربية

هناك اتفاق على الدور المتميز الذى قامت به الصناديق العربية حتى الآن فى تمويل التنمية فى العديد من الدول العربية فلقد استطاعت عن طريق القروض التى قدمتها لتمويل المشروعات الانمائية والمساعدات الفنية وتمويل التبادل التجارى ذى الصيغة التنموية (كما فى البنك الاسلامى) ودعم موازين المدفوعات (البنك الاسلامى + صندوق النقد العربى) والاسهام فى رساميل المشروعات وتقديم المشورة والخبرة للحكومات

(١) مرجع سبق ذكره ..... Economic relations with Third World, pp. 200-201.

والمؤسسات أن تساهم فى استخدام عوامل الانتاج وتطوير استغلال الموارد وزيادة الطاقات والامكانات ومما لا شك فيه أن هذا من شانه زيادة قدرة اقتصادات البلدان المستفيدة على التطور والتنمية وزيادة اعتمادها على مواردها الذاتية ولقد كشفت السنوات الماضية الامكانات للقطاع الخاص فى بعض الدول العربية (مصر) وبامكان مؤسسات التمويل الانمائى تعبئة موارد القطاع بحيث تفيد فى تمويل مشروعات التنمية وذلك بتحديد المشروعات التى يمكن للقطاع الخاص أن يدخل فيها واجراء الدراسات اللازمة لها وتوفير مرافق أو متطلبات التنمية الأساسية فى مواقع المشروعات المقترحة بما يتيح المجال أمام القطاع الخاص للدخول فى الاستثمارات ذات مردود مجز • وبهذا تساهم هذه المؤسسات التمويلية فى ربط مشروعات البنى الاساسية بالمشروعات الانتاجية الاستثمارية المشتركة •

ولقد كتب الكثير عن انسياب أموال الاستثمار (الاموال المربوطة بالمشاريع) داخل الوطن العربى ولكن ينبغى التأكيد على الآتى :

١ — هناك اجماع على أنه ما زالت حركة الاستثمار ضعيفة سواء بالمقارنة مع انسياب الاموال غير المربوطة أم بالنسبة لامكانيات الاستثمار فى الاقطار العربية •

٢ — أهم سبب لذلك هو الانظمة والقوانين والسياسات والاجراءات المانعة لدى الاقطار المستوردة لرأس المال •

٣ — وكما أكدت معظم الدراسات فان دول العجز المالى قد ضغطت كثيرا للحصول على أموال غير مربوطة وللحد من دخول الاموال المربوطة بالمشاريع وتفيد الاحصاءات بتحول جزء كبير من الاموال غير المربوطة الى قطاعى الاستهلاك والخدمات ولعل الأثر الوحيد الباقى لهذه الاموال هو التحسينات التى طرأت على البنيات (١) الأساسية فى بعض الاقطار العربية •

---

(١) تفيد معظم الدراسات على أن اكثر من ٥٠٪ من قروض مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية قد خصص لقطاعات المواصلات والطاقة على مستوى المنطقة العربية ككل ويتتبع التوزيع الجغرافى لهذه القروض يتضح اختلاف خبرات هذه الدول فى الحصة النسبية للقطاعات السلعية والخدمية •

٤ ـ ان المشاريع المشتركة التى تقام بمبادرات حكومية ليست المجال الأوحد ولا الأهم للاستثمار المشترك ومع الحاجة الى التوسع فيها وهناك حاجة الى توسيع فرص الاستثمار المشترك لجميع المشاريع وفى كل الاتجاهات .

٥ ـ وكما سبقت الاشارة فقد تميز العون الانمائى العربى حتى الآن بأنه عون غير مشروط ومن ثم فلم يكن ليفيد الدول المانحة بل ان الاستفادة الكبرى ستكون للدول الصناعية سواء من حيث الاستشارات أو المقاولات أو التوريدات وبالامكان مع نمو حركة التصنيع وتزايد الخبرة الاستشارية تطوير سياسات التمويل التى تطبقها مؤسسات التمويل فى المشاريع باعطاء أفضلية للموردين العرب مما يفتح المجال أمام الصادرات العربية مما يفتح المجال أمام الصادرات العربية وخاصة الصناعات القائمة على التصدير فى المنطقة العربية (البتروكيماويات والاسمدة) وهذا من شأنه تشجيع حركة التصنيع العربى وتعضيد التكامل الاقتصادى بين أجزاءه .

بالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة وشاملة عن العناصر الأساسية فى حساب رأس المال بموازين المدفوعات للدول العربية بصفة عامة الا أنه يمكن القول بأن الاستثمار المباشر لم يلعب سوى دور محدود فى مواجهة العجز الجارى لموازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية حيث أن أكثر من ٥٠٪ من عجز موازين السلع والخدمات فى الدول العربية المقترضة قد تم تمويله بالاقراض الخارجى (جدولى ٧ ، ٩) ولكن من المتوقع أن يكون الاستثمار المباشر قد لعب دورا ما فى عدد من الدول المقترضة وبصفة خاصة مصر ، الاردن ، المغرب ، تونس فى السنوات الاخيرة بسبب التغير فى العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

وحيث أن الاستثمارات المباشرة هى البديل الوحيد للتدفقات من الأموال الرسمية وغير الرسمية كما أنها الطريق الطبيعى للتعاون بين الدول العربية ذات الفائض والعجز فيكمن التحدى الحقيقى فى القدرة على تطوير استراتيجية استثمارية طويلة الأجل تضمن تكاملا وتنافسا بين المقدم من الأموال الميسرة والاستثمارات المباشرة (كما أشرنا سلفا) .

وكما هو واضح فانه فى مجال السياسة النقدية تشاركت معظم البلدان العربية فى توخى هدف اقتصادى عام وشامل وهو رسملة عوائد النفط ومشتقاتها (المعونة متعددة الاطراف ، المعونة الثنائية ، التحويلات والاستثمارات المباشرة) وذلك لتوسيع نطاق القاعدة الانتاجية فى اقتصادياتها مع بناء الرصيد الرأسمالى لتلك البلدان .

لذا فان آفاق وامكانيات التكامل الاقتصادى العربى يمكن تعزيزها اذا ما هيأت البلدان غير المصدرة للنفط المناخ المؤسسى الملائم[1] الذى يمكنه أن يجتذب الاستثمارات المباشرة فى الطاقة الانتاجية من البلدان النفطية وهو يعنى أن تنتهج البلدان المستضيفة سياسة ترمى لاستقرار سعر الصرف اذا ما واكبها توسيع معتدل فى السيولة المحلية وزيادات ملموسة فى الفوائض المتحصلة فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات كل هذا يستدعى تدفق حساب رأسمالى يتكافأ معه ويفضل أن يكون ذلك على شكل استثمارات طويلة الأجل فى الخارج وأيضا على شكل معونة خارجية .

ولقد حاولت البلدان المصدرة للنفط فى الواقع تخفيض فوائض حساباتها الجارية بزيادة انفاقها الانمائى المحلى كما حاولت اعادة تدوير فوائضها الهامشية على شكل

---

(١) د . على توفيق صادق : السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية فى الثمانينات فى الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسى ٧٩/١٩٨٠ حول آفاق التنمية العربية فى الثمانينات ص ٣٠٩ - ٤٤٢ ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، يناير ١٩٨١ .

استثمارات طويلة الأجل من شأنها أن تدر دخلا ثابتا فى المستقبل عندما تنضب الموارد النفطية • وقد عملت البلدان المصدرة للنفط فى الخليج على مراكمة احتياطياتها بشكل أساسى على صورة أصول قصيرة الأجل وبمعدلات فى العائد تقل كثيرا عن الارتفاع فى أسعار النفط بمرور السنوات العشر الماضية • ولذا لا بد وأن تضع سياسة لتحويل الاصول القصيرة الأجل الى استثمار أطول أجلا وأكبر عائدا بما من شأنه أن يحافظ على التنمية الفعلية لثروة النفط وقد تتمثل استراتيجية الاستثمار فى توجيه الاستثمارات الى بلدان عربية ولا سيما فى القطاعات التى تتسم بأهمية خاصة لاستهلاك البلدان النفطية مثل انتاج الغذاء •

خاتمـــة

ان تتبع الاتجاهات العامة لحركة التنمية فى المنطقة العربية خلال العقديـــن الأخيرين قد أبرز وجود الظواهر الآتية :

أولا : النمو الغير متوازن قطاعيا وجغرافيا أى وجود اختلالات هيكلية فى صالـــح الصناعات الاستخراجية (النفطية) والخدمات ولصالح الاقتصاديات الريعيـــة (النفطية) .

ثانيا : زيادة فى التبعية الاقتصادية للعالم الخارجى والتى تمثلت فى ارتفاع نسبـــة الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية وتركز الصادرات فى عدد محدود جـــدا من المواد الخام النفطية كذلك الارتباط بين نمو الناتج المحلى الاجمالى ونمـو الصادرات وتنوع محتوى الواردات لصالح السلع الرأسمالية والوسيطة . أيضـــا زيادة الاقتراض والاقراض من الأسواق المالية الدولية وبالأخص الأسواق الماليـة فى الدول الصناعية .

وتبرز علاقة القضايا المطروحة فيما عرضناه من فكر حول دور التكتلات الاقليميـــة العربية والدولية فى التنمية الاقتصادية العربية من خلال محاولة الاجابة عن بعض التساؤلات الآتية :

- كيف أثرت علاقات التجارة الخارجية بين أقطار السوق العربية المشتركة ، مجلـــس التعاون الخليجى ودول مجلس المغرب العربى والدول الأقل نموا بعضهم البعـــض ومع التكتلات الدولية (تكتل الدول الصناعية ومجموعة دول الكوميكون) على ظـــروف النمو الاقتصادى فى المنطقة العربية ؟

- مدى مساهمة وملائمة المشروعات العربية المشتركة كشكل من أشكال التكتل الاقليمـــى الجزئى فى التنمية العربية ؟

— هل حركة رؤوس الأموال من داخل المنطقة العربية وخارجها كافية للقيام بدورها فى التنمية الاقتصادية العربية ؟

تشير التحليلات الى أن التكتلات الاقليمية العربية قد تبنت المنهاج التجارى دون أن تتطرق أطرها التنظيمية والمؤسسية الى العقبات الهيكلية ومشاكل نقص المعلومات التجارية عن الأسواق العربية اضافة الى عدم وجود تنسيق للانتاج والاستثمار وذلك فى ظل ظروف تشابه هياكل الانتاج مما ترتب عليه ضآلة مساهمة التجارة بين أعضاء التكتل فى اجمالى تجارتها الخارجية . فتبلغ مساهمة التجارة العربية البينية فى اجمالى التجارة الخارجية العربية حوالى ٧٪ وتتراوح نسب هذه التجارة لكل من تكتل دول السوق العربية المشتركة وأعضاء مجلس التعاون الخليجى بين ٢ ، ٦٪ . وهكذا فان مناطق التجارة الحرة العربية فى ظل المستويات الحالية للتطور الاقتصادى للأقطار العربية لم تسهم فى زيادة مساهمة التجارة العربية البينية فى التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من أن أقطار مجلس التعاون الخليجى يتمتع بنظم تجارة ومدفوعات حرة وهو ما يعنى أن الاعتماد على السياسات التجارية التمييزية لم يكن كافيا لحفز التكامل وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية العربية الا أن هناك اتجاهات حديثة ايجابية تتعلق باقامة مشروعات مشتركة فى مجال بعض الصناعات وتسويق جزء منها فى الأسواق الخليجية . ولهذا فقد تعتبر هذه المشروعات المشتركة اطارا ملائما للتكتل الاقتصادى فى ظل اختلاف النظم الاقتصادية ودرجات النمو الاقتصادى . الا أن الشكل الحالى لهذه المشروعات وتوجهاتها يقلل من أهمية دورها فى التنمية العربية .

ان نمط علاقات التجارة مع الدول الصناعية يشير الى التبعية الاقتصادية حيث تصل نسبة الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية الى ٣٧٪ من الناتج الاقليمى . ولذا فان استمراريته لم يحسن كثيرا من وضع أو صورة التنمية العربية فعوامل القوة تكمن داخل هذه المنطقة .

أيضا بالرغم من ضخامة الفوائض (للدول البترولية) وفى المقابل العجوزات للاقطار الأقل انتاجا للنفط أو التى لا تنتج الا أن مساهمتها فى التنمية العربية لا زال غير متناسبا مع حجمها سواء فى شكل قروض قصيرة أو متوسطة الأجل ، تحويلات حكومية تحويلات عمالة ، قروض مؤسسات التنمية العربية لعاملين استثمار مباشر . وتبرز الدراسة من الناحية الأخرى استمرار الاعتماد للمنطقة العربية على مساعدات التكتلات الدولية وارتفاع مديونياتها تجاهها .

وهذا يشير بجلاء لضعف الاسواق المالية العربية وتفككها وغياب كثير من مؤسساتها وأدواتها .

كيف يمكن تحويل مسارات التبعية الاقتصادية والتخفيف من حدة فجوة الدخل والنمو العربية - العربية ؟

أولا : يمكن نظريا أن نقل التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي بخفض الواردات أو الصادرات معا وما لم تتوافر بدائل للواردات من داخل الوطن العربى فان خفضها خفضها لن يكون عمليا والعالم العربى ما زال فى مرحلة النمو والتنمية على أن السياسات المالية والتجارية والنقدية تستطيع أن تساهم فى تقليل حدة التبعية الاقتصادية .

فالسياسات المالية العربية الهادفة الى تفضيل وتشجيع المبادلات التجارية العربية تستطيع بالتخفيض التدريجى ثلثم الازالة للضرائب على السلع والخدمات المنتجة فى الوطن العربى وفى الوقت ذاته زيادة الضرائب على السلع والخدمات المماثلة والمستوردة من خارج الوطن العربى أن تقلل من التبعية الاقتصادية . كذلك لا بد من التعريف بتلك السياسات فى الوطن العربى حتى يشجع ذلك رجال الأعمال العرب على المبادرة فى اقامة صناعات تقابل الاحتياجات العربية

وتوسيع الصناعات القائمة • وقد لا تكون السياسات المالية الضريبية كافية فى حد ذاتها فيحتاج الأمر الى الاقتراض من الأسواق المالية العربية وهنا يأتى دور السياسة النقدية بما لديها من أدوات لتشجيع تجميع وانسياب مدخرات القطاع العائلى الى المؤسسات المالية المحلية فى الأقطار العربية وأن غرض استخدام معدلات فائدة مرتفعة ليس بالضرورة لتشجيع الادخار ولكن لتشجيع انسياب المدخرات الى المؤسسات المالية •

ولا بد للسياسات النقدية المحلية من تشجيع اقامة سوق مالية عربية بالمساهمة فى تطوير أساسياته : الطاقة الاستيعابية ـ المناخ الاستثمارى ـ الأجهزة والمؤسسات المالية ـ ثم حرية انتقال الأموال •

أى أن الامر يتطلب سوق مالية عربية بدأ بتطوير الأسواق المالية المحلية أولا وربطها معا ثانيا وهو من الأمور التى تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات القطرية والعربية الاقليمية ولا بد للسياسات النقدية فى الأقطار العربية من وضع التشريعات لحماية المشتركين وتوجيه الأموال الى النشاطات الاقتصادية المنتجة من جهة ثانية ان توجيه الأموال الى المشاريع الانتاجية يتطلب من السياسات النقدية فى الاقطار العربية بتشجيع اقامة مؤسسات مالية استثمارية يقوم نشاطها على بعدين أحدهما تجميع واستقطاب الأموال العربية والبعد الآخر يختص بتعيين وتحديد الطاقة الاستيعابية المحلية والعربية التى تتمثل فى الفرص الاستثمارية وقيمها المتاحة فى حدود زمنية معينة • وقد يكون من المطلوب تشجيع وتخصيص انسياب الموارد المالية الى قطاع الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتى •

من ناحية أخرى لا بد من دراسة قضية تأثير استقرار وتثبيت سعر الصرف بين العملات العربية على التجارة العربية فى ظل التعدد والتباين فى ارتباط

العملات العربية بالعملات الأجنبية . كذلك لا بد من تقييم أدوار مؤسسات التمويل العربية فى تسوية المدفوعات و تطوير التجارة . وهذا يلقى الضوء على مفهوم التكامل العربى باعتباره تغييرا هيكليا فى اقتصاديات هذه البلدان مما يتطلب تنسيقا للسياسات وهو الأمر الذى لم يتحقق حتى الآن .

ثالثا : ان الدلائل والمؤشرات الواردة فى الجداول والعروض السابقة فى الدراسة تشير الى أن الاقتصاديات العربية معتمدة على تصدير المواد الأولية وانها تفتقر الى أواصر اقتصادية وتجارية وتعانى تراكيبها الهيكلية من فجوات وتفكك داخلى يجعلها عاجزة عن التكامل حتى على المستوى القطرى . لذا يجب أن يهدف التكتل الى خلق تجارة وليس تحرير التجارة أى تحرير التجارة وانتقال عوامل الانتاج يجب النظر اليها كوسائل لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية العربية . ومن هنا يجب أن تتطرق الاتفاقيات نحو التكامل للعقبات الهيكلية وكيفية التغلب عليها لتطوير الاقتصاديات العربية أى أن التكامل لا بد وأن يستهدف اصلاح هياكل الانتاج أى اعتباره وسيلة اصلاح ولن يتم ذلك سوى بالاهتمام بتنسيق الانتاج والاستثمار وليكن الأمر أن يتم ذلك قطاع يليه قطاع بحيث أن وصول الاقتصاديات العربية الى مستويات عليا من التطور سيعقبه بطبيعة الحال تطوير للتجارة الخارجية فيما بينها . كذلك فان الاهتمام بتحرير انتقال عوامل الانتاج بما فيها العمل ورأس المال لن يجدى دون أن يكون ذلك داخل خطة مدروسة تحدد الامكانيات والفرص أوجه القصور ومراكز العجز والفوائض .

المراجـــــع

(١) ابراهيم حسن ، " تطوير الصادرات من دول العالم الثالث من عام ١٩٨١ الـــى ١٩٨٧ " دبلوم معهد التخطيط القومى ، عام ١٩٨٨ .

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، لاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى عام ١٩٨٦ .

(٤) حمدى بسيسو ، " التعاون الانمائى بين أقطار مجلس التعاون الخليجى " : المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٦) مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ .

(٥) شوقى لاظ ، دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول الناميـــة على معدلات النمو الاقتصادى بها مع الاشارة بصفة خاصة الى السوق العربيـــة المشتركة ، ١٩٧٩ .

(٦) صندوق النقد العربى ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة ٧٤ ـ ١٩٨٥ ، بدون تاريخ .

(٧) صندوق النقد العربى ، التجارة الخارجية لاعضاء مجلس التعاون لدول الخليـــج العربى ٧٤ ـ ١٩٨٥ ، بدون تاريخ .

(٨) طه عبد العليم ، " النفط والتصنيع فى العالم العربى " فى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٧ .

(٩) على توفيق صادق ، " السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية فى الثمانينـــات فى الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسى ٧٩/ ١٩٨٠ حول آفاق التنمية العربيـة فى الثمانينات ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، يناير ١٩٨١ .

(١٠) فؤاد حمدى بسيسو ، " تقويم لمنهاج التخطيط القومى للتعاون الانمائـــــى الجزئى فى الوطن العربى " ، النفط والتعاون العربى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٥ .

(١١) لطفى الخولى ، " التحولات الجديدة فى النظام العربى ، الاهالى ، عدد (١٠) ، أغسطس ١٩٨٨ .

(١٢) محمد عجلان ، " المشروعات المشتركة والدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى " فى ملخص بحوث ومناقشات الندوة المشتركة عن المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى بين معهدى التخطيط القومى بالقاهرة وبغداد ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ .

(١٣) محمود الحمصى ، " خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية : دراسة للاتجاهات الانمائية فى خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل العربى ١٩٦٠ - ١٩٨٠ " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ١٩٨٤ .

(١٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، التكامل النقدى العربى (المبررات - المشاكل - الوسائل) ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨١ .

(١٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٣ .

(١٦) يوسف الصايغ - الاقتصاد العربى : انجازات الماضى واحتمالات المستقبل دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٣ .

(١٧) L. Turner and L. Badore, "The trade politics of Middle Eastern Industrialization", Foreign Affairs, 1978/79.

(١٨) M. Girigis, "Development and trade patterns in the Arab World", Welt Archiv., 1973.

(١٩) Rodney, Wilson, "The Arab common market and Inter Arab trade", Centre for Middle Eastern and ISLAMIC studies Economic Research, No. 4, UN, Durham, no date.

(٢٠) Rodney, Wilson, "The Middle East and the EEC: An Analysis of trade flow", Inter economics, 3 May/June, 1982.

(٢١) S. Schuits and H. Machowski, "Economic Relations with the world", Intereconomics, July/Aug. 1986.

(٢٢) UN - International financial statistics, 1987.

(٢٣) UN - Yearbook of international trade statistics, trade by country, Volume I, 1981.

(٢٤) UNCTAD - Handbook of international and trade development stastistics, Supplement, 1987.

مطبعة معهد التخطيط القومى